المكتبة الثقافية

٦٥

الثورة الاشتراكية

قضايا ومناقشات

أحمد بهاء الدين

١٥ يوليه ١٩٦٢

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة .
- تيسر لكل قارىء أن يقيم فى بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر . فى أوله وفى منتصفه

الكتاب القادم

الميثـــاق الوطنى

دراسة وتحليل

الأستاذ لطفى الخولى

أول أغسطس ١٩٦٢

الثمن ٢ ص

دار القلم بالقاهرة

المكتبة الثقافية
٦٥

الثورة الاشتراكية
قضايا ومناقشات

أحمد بهاء الدين

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة
المصرية
العامة
للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر

١٥ يوليه ١٩٦٢

الناشر



دار القلم
١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة
ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

تقديم

هذه مجموعة من الكتابات ، يجمع بينها أنها كتبت جميعاً خلال السنة الحاسمة التى بدأت بصدور قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ ، وانتهت بإعلان المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية لميثاق العمل الوطنى فى يوليو سنة ١٩٦٢ . . كما يجمع بينها أنها تدور كلها حول القضايا الخطيرة التى ناقشها الرأى العام خلال تلك السنة . . وهى مناقشة لا بد أن تتسع ، وأن تستمر ، وأن تزداد عمقاً ، حتى نمر بمرحلة التحول الاشتراكى بذهن واضح ، وإرادة مؤمنة . .

أحمد بهاء الدين

يوليو ١٩٦٢



لماذا الاشتراكية

- تبرير نظرى .. وتبرير واقعى
- نحن والتجارب الأخرى
- الخروج من نظام الطبقات
- تجربتنا الاشتراكية . . وأحزاب اليسار العربى

لماذا الاشتراكية

عندما نتأمل القوانين الاشتراكية التى صدرت فى يوليو سنة ١٩٦١ ، فى عيد الثورة التاسع ، نصل إلى حقيقة كبرى هى :

إنه الثورة مستمرة :

كثير من الثورات تفقد قدرتها على الاندفاع ، بين ذراعى نفس « الواقع القديم » الذى بدأت بالثورة عليه . . فهى تستسلم لدفء هذا الواقع القديم ، فى منتصف الطريق . . قانعة بالمراحل التى حققتها ، تاركة الكثير من المهمات الأساسية للأجيال البعيدة التالية .

وثورات أخرى يكون نجاحها هو فى ذاته عدو استمرارها وانطلاقها الجديد . . إذ يكون هذا النجاح أشبه بالرمال الواسعة المسام التى تمتص ماء الثورة الهادر فيهدأ ويسكن .

ولكن هذا لم يحدث لثورة ٢٣ يوليو .

لم تستسلم ثورتنا لدفء الراحة بين ذراعى الأوضاع القديمة ،

ولم تكتف بإنجاز المهمات التى أنجزتها بالفعل والتى تكفى أجيالا طويلة . بل إنها وصلت إلى سنتها العاشرة وقد رفعت راية عالية تقول إن الثورة مستمرة . وأنها تأخذ على عاتقها كل المهمات التى يمكن أن تقع على مرمى الفكر والبصر .

أبناء الثورة وبناتها :

وعشر سنوات . . معناها جيل كامل !

فلو نظرنا مثلا إلى الشبان والشابات ، الذين يتخرجون هذه السنة من الجامعات والمعاهد العليا ، أو الذين يلتحقون بالمصانع الجديدة ، فسوف نجد أن متوسط أعمارهم هو ٢١ سنة . ومعنى ذلك أن متوسط أعمارهم — ليلة الثورة — كان حوالى ١١ سنة ، السن التى تتفتح فيها عين الولد أو البنت على أول أنوار الوعى ، وتتنفس فيها نفسه أول نسائم المعرفة والتطلع والاستكشاف .

فهؤلاء الشبان والشابات ، الذين يتخرجون هذه السنة والسنوات التالية ، هم أبناء عصر الثورة حقاً ، هم مواليد الثورة . . بمعنى الميلاد المعنوى لا المادى ! .

ونحن حين نتذكر صور وأحداث عهد ما قبل الثورة . .

يبدو لنا ذلك العصر الملكى الإقطاعى بعيدا سحيقاً فى البعد ، يبدو لنا كأنه قد أصبح « عصراً تاريخياً » قد أضيف إلى عصور الفراعنة والبطالسة والمماليك وغيرها ؟ رغم أنه كان يملأ الأرض من تسع سنوات فقط ، أى أن كل مامر من حياة الأمة لا يزيد على الفترة التى يحتاج إليها الشاب أو الفتاة لاجتياز مرحلة الدراسة الثانوية والجامعية فحسب ! ولكن الذى يجعل هذا الماضى يبدو لنا سحيقاً فى بعده وقدمه هو : عمق التغير وشموله .. لا الزمن الذى استغرقه !

طرد الملك . إعلان النظام الجمهورى . توزيع الملكية الزراعية . إخراج الإنجليز . تحطيم احتكار السلاح . باندونج . الحياد الإيجابى . تأميم قناة السويس . حرب السويس . مولد القطاع العام فى صورته الجديدة ، بدء الحركة التعاونية . مصر جزء من الأمة العربية . تجربة الوحدة بين سوريا ومصر . الانطلاق فى السياسة الإفريقية . خطة مضاعفة الدخل . السد العالى . الثورة الاشتراكية . . إلى آخره !

مجرد سرد عناوين هذه الأحداث وحدها كاف لكى يدلنا على عمق التغير واتساع نطاقه . فهو قد شمل وضعنا الدولى . وشخصيتنا القومية .. ونظامنا الاجتماعى . وأسلوبنا فى الإنتاج ، والعلاقات الطبقية الداخلية .. و .. كل شىء !

هذا الاختلاف « النوعى » الكبير .. الثورى .. هو الذى يعطى تاريخنا فى تلك السنوات العشر صفة الثورة الحقيقية.. وهو الذى يجعل ما قبل هذه السنوات يبدو بعيداً .. سحيقاً فى القدم .

ورقم « عشرة » يعطى دائماً إحساساً باكتمال حلقة . بمرور مرحلة ودخول مرحلة . وليس هناك بالطبع أى سبب منطقى لهذا الإحساس، فالأحداث الكبرى والمراحل التاريخية لا توزع نفسها على عشرات من السنين ، ولكن رقم عشرة يبقى مع ذلك أشبه بالعلامة التى توضع على طريق المسافر تسجل له المرحلة التى قطعها ..

الإشتراكية :

وفى هذه السنة التى أتمت فيها الثورة سنتها العاشرة ، برز بصفة خاصة الطابع الاشتراكى العميق لهذه الثورة . وكادت الصورة الاجتماعية أن تقارب التمام ..

والاشتراكية يمكن تبريرها كنظرية فكرية .. ولكن يمكن أيضاً تبريرها من الناحية الواقعة المحضة التى ليس فيها شىء من ترف الفكر وحذلقة الكلام ..

والاشتراكية يمكن تبريرها بالنسبة لأى مجتمع بشكل عام .. ولكن يمكن أيضاً تبريرها وإثبات ضرورتها بالنسبة لمجتمعنا بالذات ، وفى الظروف التى نمر بها بالتحديد ..

فى غيرنا من المجتمعات . يمكن أن يتحدث الدعاة عن الاشتراكية بمنطق العدل والمساواة .

أما فى مجتمعنا — والمجتمعات التى تشبهنا فى ظروفنا — فإننا لا نتحدث عن الاشتراكية بمنطق العدل والمساواة فقط ولكن بمنطق آخر أيضاً ، هو : الضرورة !

الضرورة بالنسبة لكل طبقات المجتمع وفئاته .. لا بالنسبة لفئة واحدة بعينها ! ..

أول خطوة لكى نفهم هذه الضرورة هى أن نؤمن بأن مصير الوطن يؤثر فينا جميعا .. مهما كانت الطبقات التى ننتمى إليها . أى بأن الوطن سفينة واحدة إذا غرقت فإنها تغرق بالجميع ، وبيت إذا احترق بأحداث مدمرة عمياء فسوف يحترق فيه الجميع ..

الخطوة الثانية لكى نفهم هذه الضرورة هى أن نعرف أن ما حدث فى العصور الغابرة ـ فى جميع بلاد العالم ـ من انقسام

كل شعب فى حقيقة الأمر إلى شعبين ، شعب غنى وشعب فقير ، لا يمكن أن يتكرر اليوم ، فى أى مكان من العالم .. وأن استمرار الثراء الواسع فى ناحية ، والفقر البشع فى ناحية أخرى ، ليس له إلا نتيجة واحدة هى بكل بساطة : الحرب الأهلية ! ..

الخطوة الثالثة لكى نفهم هذه الضرورة هى أن نعرف أن هذه الاستحالة التى أشير إليها ـ استحالة اجتماع الثراء الفاحش والفقر المدقع فى بلد واحد ـ ليست استحالة نظرية اخترعها المفكرون أو توهمها الفلاسفة ولكنها استحالة مادية قررها التطور المادى فى صور عديدة وقعت بالفعل ولابد من الاعتراف بنتائجها :

* فقد حدث تطور مادى فى صورة انتشار الوعى والتعليم بين جميع الفئات والطبقات بغير استثناء . وبانتشار التعليم والوعى اختفت من العقول الخرافات التى كانت تجعل الاستسلام للحظ التعيس ممكنا . بهذا التنوير العقلى تغير الإنسان من الداخل . تغير حتى أبسط إنسان . لم يعد ممكنا أن يقنعه أحد بأن فقره وبؤسه حظ وقدر وأن رسالته فى الحياة هى الصبر والاحتمال .

* وقد حدث تطور مادى بانتشار وسائل الإلمام بما يدور فى المجتمع بل وفى العالم أجمع . فقديما كان الفلاح لا يرى

من حياة الأمير أو الإقطاعى إلا أسوار القصر العالية .
أما الآن فإن الإذاعة والصحافة والتليفزيون وسهولة السفر ، كلها أشياء جعلت أى مواطن فى أية بقعة من الأرض يعرف كل ما يدور من حوله . يعرف أن فقره ليس صورة الحياة الوحيدة . يعرف أن غيره يتمتع بمتع لا يحلم مثله بأن تتحقق له ولا لأحفادأحفاده إذا ظل أسلوب الحياة على ما هو عليه ..

* وقد حدث تطور مادى بظهور الصناعة .. فالمصانع بطبيعتها تنقل الفرد من تشتت الريف إلى تجمع الحياة وتلاحمها فى المدينة ، وهى تنقل الفلاح من الاكتفاء بما توارثه من آلاف السنين من معرفة بسيطة بأحوال الأرض إلى الرغبة فى تلقى معارف جديدة ، تيسر له الوقوف أمام الآلات والنظم التى يحتك بها فى المصنع ، فيتفتح ذهنه وتتحرك مشاعره ويتحول إلى إنسان جديد أشد مطالبة بحق الحياة ... واطراد التقدم الصناعى يجعل هذا النموذج الإنسانى ليس نادرا أو قليلا ، بل يجعله كثرة تتحول إلى أغلبية ساحقة مع الزمن – يجعله اللون الغالب فى المجتمع ..

* وقد حدث تطور مادى .. لم يعد الرزق معه ناتجا من الزراعة التى عرفت قواعدها ولم تتغير من آلاف السنين ، بل

أصبح الرزق والتقدم رهنا بعلوم جديدة حديثة ، هندسية وكيميائية وقانونية وإدارية وفكرية . علوم تعتمد كلها على العقل . وبالتالى ارتفعت قيمة العقـل الإنسانى ، ارتفعت حتى علت على قيمة رأس المال نفسه . وأغلب هذه العقول تجىء عادة من العناصر الصاعدة النشيطة فى المجتمع . إنها لا تأتى من بيئة الثراء الفاحش الشاعر بالاستغناء عن التقدم ، استنادا إلى أن المجتمع بشكله القديم يقدم له كل ما يريد . هذه العقول تأتى على الأغلب من أبناء الشعب البسطاء ، وهى باستنارتها وبقدرتها على استخدام الأدوات الجديدة المنتجة فى الحياة تتعاظم سلطتها ، وتجر وراءها ـ صعودا ـ البيئات التى أتت منها .

* وقد حدث تطور مادى بانتشـار العـلاج والوقاية الصحية ... فارتفعت نسبة الزيادة فى عدد السكان ، ولم يـكن ممكنا أن يكفى النمو الرتيب فى موارد المجتمع حتى للاحتفاظ بمستوى المعيشة الراهن للشعب فى درجته التعيسة الحاضرة ، فمجرد الاحتفاظ بالمستوى الراهن يحتاج إلى جرى سريع ، تتقطع له الأنفاس ! .

* وقد حدث تطور مادى حتى فى مجال الذوق العـام والحياة العادية أصبح أبناء كل الطبقات ـ تقريبا ـ يلتقون

فى أماكن واحدة سواء فى اللهو أو العمل ، ويتأثرون بعادات واحدة وتقاليد واحدة إلى حد بعيد ..

لو نظرنا إلى الريف فى عصر إقطاعى مثلا ، لوجدنا أنه كان ممكننا ألا يرى المالك أرضه مرة واحدة فى حياته . وبالتالى لا يراه فلاحوه مرة واحدة ولو فلحوا أرضه جيلا بعد جيل .. وحتى اللهو سواء كان غناء أو موسيقى أو تسلية ، كان ينقل نقلا إلى داخل القصر ، وراء الأسوار .. فكانت الفنون نفسها فنونا ولدت وتأثرت بالقصور وعاشت فى نطاقها ، أما اليوم ، فقد تغير هذا . ففى مجال العمل ، لا يمكن أن يوجد هذا الفاصل السحيق بين مدير المصنع وبين أصغر عامل فيه . فى مجال اللهو ، خرج اللهو إلى أماكن عامة ، كدور السينما والمسارح يؤمها الألوف كل ليلة ، يرون نفس الشىء ويتأثرون بنفس الذوق العام فى المشاعر والعواطف والتقاليد ..

لقد ألغيت فكرة الطبقة ونظام الطبقة من عقول الناس ونفوسهم . ومن الحتم أن تلغى من واقع حياتهم وعلاقاتهم .

كل هذه الأشكال من التطور المادى ، حدثت فى العالم كله وحدثت فى بلادنا أيضا ..

ولكن يضاف إليها فى بلادنا ظرف خاص . ذلك هو : التأخر الطويل جدا من الركب ! ..

التأخر الطويل الذى جعل مشكلتنا ليست مجرد « عدم العدل » فى توزيع الدخل القومى فحسب . . بل إن مشكلتنا هى أنه حتى مجموع هذا الدخل القومى ، لو وزعناه بالعدل ، فإنه لا يكفى إلا لحياة لا تختلف كثيرا عن الحياة التعيسة الراهنة التى يحياها أغلب الناس ! ..

إذن فنحن محتاجون إلى زيادة « حجم » الإنتاج القومى كله كحاجتنا إلى اعادة توزيع هذا الإنتاج .

الاحساس بالنقص :

وإذا كان مستوى المعيشة بصورته الراهنة هابطا ، بل تعيسا ، فإنه يمكن أن يزداد هبوطا وتعاسة .. بل إنه كان فى الواقع ، قبل الثورة ، فى حالة هبوط مطرد ...

والسبب هو أن العالم يعرف كل يوم مزيدا من السلع الجديدة والحاجات الجديدة ..

والإحساس بالفقر يكون نسبيا أحيانا ...

فالفرد قبل أن يوجد التليفزيون مثلا كان لايشعر بالحاجة

إلى إقتناء تليفزيون . كان لا يشعر بالنقص لأنه لا يملك جهاز تليفزيون ، ولكن ظهور التليفزيون وإضافته إلى قائمة الأشياء القابلة للاقتناء ، أوجد الشعور بالحاجة إليه ، فمن لا يملكه يشعر بنقص . يشعر بأن فى نفسه حاجة غير مشبعة ..

وهذا يحدث بالنسبة لآلاف السلع سنة وراء سنة ..

ليس عدد السكان إذن وحده هو الذى يزيد بسرعة ، ولكن حاجات كل فرد من السكان أيضا تزيد بسرعة .

الأبناء والبنات ليس عددهم أكبر من الآباء والأمهات فقط ، ولكن احتياجاتهم أيضا أكثر .

هكذا نجد أنفسنا ـ بالنسبة ـ لحجم الإنتاج فى ذاته ـ فى أكثر من سباق ..

سباق مع زيادة عدد السكان ..

سباق لتعويض سنوات التخلف والانهيار الطويلة . .

سباق مع الازدياد المستمر للسلع وللحاجات فى العالم .. وبالتالى فى بلادنا ..

رأس المال له صورة جديدة :

ومن هذه الظروف كلها جاءت ضرورة الهجوم على جبهة

عريضة من أنواع الإنتاج الجديدة . سواء فى ذلك المشروعات البعيدة المدى أو السريعة المحصول .

والتركيز على المشروعات الأساسية البعيدة المدى ، يأتى فى الدرجة الأولى من الأهمية ؛ فعلى أساس مثل هذه المشروعات ، كالسد العالى ومصنع الحديد والصلب وغيرها ، على أساس هذا الاستثمار الواسع لمواردنا الطبيعية يمكن أن تنمو سائر أنواع الصناعات والخدمات . . .

ولكن القيام بمشروعات إنتاجية جديدة يحتاج — إلى جانب العمل والتخطيط — إلى رأسمال !

فمن أين نأتى بهذا الرأسمال ؟ ..

هنا تبرز أمامنا حكمة اللجوء إلى التأميم وتنمية القطاع العام والضرائب التصاعدية ...

إن هذه الإجراءات مقصود منها — إلى جانب الأغراض الاجتماعية — تجميع رأس المال اللازم للقيام بهذه المشروعات .. أى بهذه المهمة التاريخية الحاسمة . .

رأس المال، الذى هو نتيجة عمل الشعب كله ، كان فى أيدى الرأسماليين ، وكانت مهمته عندهم هى الانفاق الشخصى وتوفير الحياة الباذخة فى الوقت الذى يعانى فيه الملايين شظف العيش .

الآن تحولت هذه المدخرات إلى يد الدولة ، ممثلة الشعب ، وأصبحت مهمة هذه المدخرات والأموال إنشاء مشروعات إنتاجية جديدة . . . تدر مزيداً من الرزق ، وتوفر مزيدا من فرص العمل ، وتنشر الرخاء بين الشعب ...

أين تذهب الفلوس ؟

كتب المفكر والسياسى الاشتراكى الفرنسى أندريه فيليب فى كتابه « نحو اشتراكية إنسانية » يقول عن البلاد الناشئة مثل بلادنا : « إن الأغنياء فى تلك البلاد يكدسون مدخراتهم للإنفاق المظهرى . الإنسان فى مثل هذا المجتمع تتحدد مكانته بمقدار ما ينفق أمام الناس ، ومثل هـذه الفئة من الصعب جداً أن تنصرف إلى الاستثمار الصناعى الإنتاجى ، خصوصاً فى المشروعات الهامة الطويلة الأجل »

كذلك فإننا عندما نتأمل قرارا ثوريا هاما ، مثل القرار الخاص بإشراف اثنين من عمال وموظفى كل مؤسسة فى مجلس إدارتها .. نحس فيه التجاوب الصادق مع كل التطورات المادية التى حدثت فى المجتمع والتى أشرت إليها منذ قليل ..

فمهمة الإنتاج الحديث تحتاج إلى العامل كحاجتها إلى المدير،

والنظرة الاشتراكية لا تجعل لعنصر الإدارة فى أى مؤسسة مصلحة مختلفة عن مصلحة العامل أو الموظف . إنما هى مصلحة واحدة ومهمة واحدة ، ولذلك لابد أن تتعاون عليها كل عناصر المؤسسة .. فالمدير عامل والمهندس عامل والذى يبيع إنتاج المؤسسة عامل والواقف أمام الآلة عامل .. وفى هذه البوتقة المشتركة تنصهر كل العناصر ، وتنضج كل الفئات ، وتتعود أن تنظر إلى مسئولية العمل نظرة جديدة ..

مجتمع مسئول :

وبعد ...

إن الاشتراكية ليست صورة مثالية محددة ومرسومة من قبل، وهى ليست طريقاً واحدا ضيق الأفق . إن الاشتراكية معناها إيجاد مجتمع جديد قد يختلف فى مكان عن مكان ، وفى بلد عن بلد ، ولكن صفته الأساسية أن القيمة الأولى فيه هى العمل. سواء كان عملا ذهنياً أو يدويا . صفة الإنسان الأولى أنه يعمل ، بطاقته الشخصية تقول إنه يعمل ، مصدر احترام الناس له أنه يعمل ، سر تقدمه فى المجتمع أنه يعمل ، وهذا أقصى درجات التحرير والاحترام للفرد . فالإنسان هنا ليس وليد صدفة

وليس من صنع استغلال قديم أو جديد ، وليس متفوقا على سواه بصفات خسيسة كالجشع أو القدرة على استخدام الآخرين أو الوصولية ، إنما هو من صنع نفسه ، وتفوقه من صنع الطموح المشروع الذى يخدم به أيضاً مصلحة الجماعة كما يخدم به مصلحة نفسه .

ولقد قيل ـ أيضاً ـ فى تعريف المجتمع الاشتراكى : إنه مجتمع مسئول !

مسئول عن الضعفاء فيه والذين ظلمتهم الظروف .. ولذلك فهو لا يسمح بأن يداس هؤلاء تحت أقدام الأقوياء .. مهما بلغ تفوق الأقوياء ونبوغهم .

مسئول عن المستقبل ، ولذلك فهو لا يقنع بيومه فقط بل يملك الشجاعة والإرادة لكى يخطط للمستقبل ويحسب حساب عشرات ومئات السنين المقبلة ، متمثلة فى المشروعات التى ربما لا تؤتى ثمارها إلا بعد أجيال ..

مجتمع مسئول عن تطوير البشر أنفسهم ، فلا يتركهم حيث هم فى تراب التقاليد والعادات البالية التى تعيق التقدم بل هو نظام قائد من أكبر مهماته التربية والتوجيه . إنه أكثر النظم عصرية ولذلك فهو محتاج إلى أكثر الأخلاق عصرية ! ..

نحن لن نقلد الماضى القديم ..

كما أننا لا نقلد الآخرين !

التقدم فى أى بلد .. سواء كان تقدماً فنياً أم أدبيا أم سياسياً .. يمر دائماً بمرحلتين :

المرحلة الأولى هى مرحلة « الترجمة » .. والمرحلة الثانية هى مرحلة « التأليف » ..

فى الأدب مثلا .. من السهل أن نلاحظ أن الحركة الأدبية الحديثة عندنا ، بدأت بترجمة الفلسفة الأوربية والمسرحيات الفرنسية والروايات الروسية .. قبل أن تظهر الرواية العربية والمسرحية العربية والبحث الأدبى العربى الأصيل ..

عرفنا المنفلوطى الذى كان يترجم لنا « ماجدولين » قبل أن نعرف توفيق الحكيم الذى ألف لنا « عودة الروح » أو نجيب محفوظ الذى ألف لنا « بين القصرين » . وعرفنا مؤلفات طه حسين والعقاد والمازنى عن الأدب الإنجليزى والفرنسى ، قبل أن يقدم لنا طه حسين نفسه « الأيام » و « الفتنة الكبرى » أو يقدم لنا العقاد سلسلة « العبقريات » ..

وفى الصناعة .. ننظر إلى دولة مثل اليابان .. بوصفها الدولة الوحيدة خارج أوروبا وأمريكا التى حققت ثورتها الصناعية كاملة رغم أنها دخلت الصناعة فى وقت متأخر .. لقد كانت تأخذ السلعة الأوروبية وتصنع مثلها بالضبط . أقل جودة طبعاً . ثم تبيعها فى الأسواق .. حتى اشتهرت فى إحدى الفترات بهذا النوع من المحاكاة الصناعية .. قبل أن تبدأ فى تصميم إنتاجها الخاص بها ثم وتتفوق فى صناعات معينة .

هكذا دائماً : مرحلة « الترجمة » أولا . ثم مرحلة التأليف والإبداع .

هذا التدرج الطبيعى له « أولا » سبب عملى واقعى . هو أن الإنسان يذهب إلى المدرسة حيث يتعلم ، قبل أن يباشر حياته العملية بعد ذلك . وكل شعب ناشىء يذهب أولا إلى الغير ليتعلم ما عندهم ، قبل أن يبدأ فى رسم حياته بنفسه ، مراعياً ظروفه الخاصة ..

وهذا التدرج من الترجمة إلى التأليف .. له سبب ثان ، هو سبب نفسى ! هذا السبب النفسى لخصه مؤرخنا العربى القديم « ابن خلدون » فى كلمة بليغة هى « المغلوب مولع أبداً بتقليد الغالب !! »

والمغلوب هنا هو كل من أرغمته الظروف على التخلف فى عصر من العصور .. والغالب هو كل من أتاحت له ظروفه أن يتفوق ويتقدم على غيره. فالمغلوب هو المتخلف والغالب هو المتقدم !

ومن الظواهر النفسية التى تشيع فى كل عصر، أن الشعب المغلوب يعمد ـ بغير وعى أحياناً ـ إلى تقليد الشعب الغالب حتى فى مظاهر حياته وطرق تفكيره وسلوكه .. متوهما أن هذه المظاهر هى سبب قوته وتفوقه .

وهذه الظاهرة التى تحدث عنها المؤرخ العربى القديم ابن خلدون .. تحدث عنها فيلسوف أوروبى حديث هو شبنجلر، وأطلق عليها اسم « التشكل الكاذب » .. وقال إن هذا التشكل الكاذب يحدث عندما تضغط حضارة كبيرة قوية قديمة على حضارة جديدة ناشئة فتصبها فى قالبها ، وتعطيها أحياناً شكلا كاذبا لا يمت إلى شخصيتها الحقيقية العميقة بصلة . . أو كما قال « إننا نجد أن كل ما ينبثق من أعماق هذه الروح الغضة ، لا يلبث أن يصب فى القوالب الفارغة التى تركتها هذه الحياة الأجنبية عنها ! »

وقد روى غاندى فى كتابه عن قصة حياته ، حكاية طريفة تجسد لنا هذه الحالة التى تدفع إلى الترجمة قبل التأليف . وإلى التقليد قبل الإبداع . . فقال إنه كان شاباً من عائلة نباتية ،

لم تذق معدته طعم اللحم مطلقاً . وكان فى نفس الوقت شاباً تتأجج فى نفسه وطنية غامضة مبهمة لا تعرف طريقها . ثم عرف يوماً أن الإنجليز يأكلون اللحم دائما ، بعكس النباتيين الهنود ! وقال لنفسه : لا بد أن هذا هو سر تفوق الإنجليز على الهنود ! لا بد أن أكل اللحم ثلاث مرات فى اليوم هو الذى يجعل الإنجليزى قوياً ذكياً يملك العلم والسلاح والحضارة . . وقرر غاندى أن يبدأ بنفسه فى الرسالة الوطنية وأن يأكل اللحم ! وفى غفلة من أهله ذهب يوماً إلى أحد المطاعم ، حيث افترس كمية هائلة من اللحم .. وعاد مسرعاً إلى البيت ينتظر النتائج !! وإذا بمعدته التى لم تتعود هذا اللحم تمرض مرضاً شديداً .. ويهزل غاندى هزالا كاد يورده موارد الموت !

وكانت آخر مرة أكل فيها غاندى اللحم !

ساق غاندى هذه القصة ليقول إنه لا يجب مطلقاً أن ينصب التقليد على المظاهر وحدها .. أو أن تضللنا بعض الاعتبارات عن الحقائق الجوهرية .

نقلنا سباق الخيل قبل المصانع !

وكلنا نعرف نموذج الشاب الذى يذهب إلى انجلترا مثلا ،

فيعود وهو يشرب « البايب » مثل الأنجليز لأنه يظن هذا دليلا على الحضارة ؟ أو الذى يرى نجوم السينما الأمريكان فيتصرف مثلهم لأن هذا هو أسلوب حياة المتمدينين !!!

وكلنا نعرف أن بلادنا فى مطلع هذا القرن نقلت عن الإنجليز سباق الخيل وسائر مظاهر حياة الإنجليز ، قبل أن تنقل عنهم الصناعة مثلا أو التقدم العلمى .

والنظم السياسية والاجتماعية أيضاً تمر بمرحلة الترجمة . . ثم بمرحلة التأليف .

ولا داعى للإسهاب فى سرد الشواهد التاريخية . ولكننا نعرف من تاريخنا السياسى القريب ، فى الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة . . أن هذه المرحلة كانت على الأغلب فى حياة كل البلاد العربية مرحلة ترجمة فى السياسة والاجتماع . كان كل فريق من المثقفين أو الواعين قد أعجبه النظام السياسى أو الاجتماعى فى بلد من البلاد المتفوقة ، فى بريطانيا أو فرنسا أو أمريكا أو روسيا .. فمضى يترجم عنه .. ويدعو إلى تطبيق هذه الترجمة عندنا ! وقد ترجمت وطبقت عندنا بالفعل نظم سياسية كانت صوراً حرفية من نظم فرنسا وبريطانيا وغيرها . .

إن الذين ينقلون شكليات الحياة ومظاهر النظم ، لا يعرفون

أن هذه الشكليات والصور سبقها تطور وتقدم أهم وأعمق . فالترف فى أى مجتمع جاء بعد جهاد شاق لإنجاز الثورة الصناعية ، وبعد إقامة الأساس المادى القوى لهذه الحياة ..

شىء آخر .. هو أن مرحلة الترجمة ، وحالتها النفسية الخاصة بها ، تصاحبها حالة نفسية أخرى من الرجوع إلى الماضى ..

والرجوع إلى الماضى لاستلهامه والتأثر به ليس عيباً . بل إنه أيضا ضرورى . فالماضى هو ماضينا ، موجود فى نفوسنا شئنا أو لم نشأ . ونحن لا نستطيع أن ننقطع عنه . ولو انقطعنا عنه لخسرنا شيئا كثيراً .

ولكن الذى أقصده هنا هو نوع آخر من الترجمة أيضاً . فكما أن هناك ترجمة عن المجتمعات الأخرى . . فهناك أحيانا « ترجمة حرفية » للمجتمعات الماضية والقرون الغابرة .

الترجمة عن الماضى :

وأضرب لذلك بعض الأمثلة . . .

• فى الترجمة عن الماضى مثلا .. نجد أن بعض الناس يريدون قطع صلتنا بالماضى قطعا ولا يدخلونه فى حسابهم مطلقا . وهذا خطأ . لأن جزءاً كبيراً من أساس وحدتنا العربية مثلا يرجع

ولا شك إلى تراثنا الإسلامى والعربى ولكننا نجد فى الطرف المضاد لهؤلاء الناس ناسا آخرين ، يروعهم ما كان عليه العرب من مجد ونجاح منذ اثنى عشر قرنا ، فيحسبون أن كل ما نحتاج إليه هو أن نرى ماذا كان يصنع العرب منذ ١٢٠٠ سنة ثم نصنع مثلهم وأن نلغى كل قيمة لأى تجربة أخرى . وهذا أيضا خطأ فاحش وانحراف خطير . فهذه الـ ١٢٠٠ سنة لم تمر هدرا وعبثا. وقد تطور فيها العالم وأضيف خلالها إلى التراث العلمى والفكرى والمعنوى إضافات هائلة خطيرة . والاكتفاء بتقليد ما كان من ١٢٠٠ سنة مضت معناه الموت . معناه ألا نعيش فى ما بعد سنة ١٩٦٠ .

● وفى الترجمة عن الحاضر .. أضرب مثلا بالنظرية الماركسية . فهناك من الناس من يأخذونها وكأنها دين منزل من السماء ، تأخذه كله أو تتركه كله، ويجب بالطبع أن تأخذه كله، وهم يريدون تطبيقها على بلادنا كما حدث أن طبقت فى هذا البلد أو ذاك ، وهذه أيضاً ترجمة جامدة حمقاء .. والذين ينادون بها هم ضحايا نفس المراهقة السياسية والكسل العقلى والتبعية النفسية ، إنهم ينعزلون عن الواقع . لأن إيمانهم الجامد بالنصوص جعلهم ينصرفون جهدهم إلى محاولة إرغام الواقع - فى مخيلتهم طبعا -

على أن يناسب النظرية المجردة .. بدلا من أن يعملوا على تطوير النظرية المجردة بما يناسب الواقع .

وفى الطرف المقابل لهؤلاء ، نجد ناسا إذا ذكرت الماركسية أمامهم أزاحوها كلها جانبا ، دون أن يجدوا الشجاعة على درسها وهضمها وأخذ ما ثبت صحته منها . وهذا خطأ آخر فاحش . لأن من يصنع هذا إنما يعزل نفسه عزلا عميقا عن أفكار أساسية أضيفت إلى التراث العالمى وأصبحت جزءاً منه ، بما فيه من صواب وخطأ .

لابد إذن أن نجتاز مرحلة الترجمة إلى مرحلة التأليف .. ونجتازها فى الوقت المناسب .. لابد أن نضيف إلى « العلم » الذى قرأناه .. « الواقع » الذى نحياه ! خصوصا فيما يتعلق بالنظم السياسية والاجتماعية . إن النظم السياسية والاجتماعية مادتها الأولى هى الإنسان ، والإنسان معدن خاص يختلف عن معادن الحديد والنحاس وغيرهما ! إن الحديد مثلا يمكن إذابته وطرقه وثنيه بطرق واحدة وبدرجات حرارة واحدة فى أى مكان من العالم . لأن الحديد هو الحديد فى أى زمان ومكان . أما الإنسان فهو معدن آخر . وخصائص الإنسان الأساسية وغرائزه وحاجاته واحدة فى كل مكان .. ولكن

هذه الخصائص الأساسية يدخل عليها كثيرجدا من عوامل البيئة والتراث والظروف والثقافة ومستوى الحياة والموقف الجغرافى والمرحلة التاريخية التى يمر بها .

هذه الحقيقة تقتضى منا أن تنظر إلى تجارب الآخرين ، وعيوننا على بلادنا .. وعلى ظروفنا الخاصة بنا ..

لقد آن لنا أن نجتاز مرحلة المراهقة السياسية فى حياتنا ، لقد اجتازت بلادنا معارك صعبة أنضجت وعيها وأرهفت حسها وأحرزت انتصارات دعمت ثقتها بنفسها .. ونحن فى هذه المرحلة يجب ألا نتعالى مطلقا على الترجمة والاستفادة من كل التجارب الإنسانية .. مادمنا لا نفتقد القدرة ولا الشجاعة على الإضافة والتجاوب مع ظروفنا الحقيقية .

إن هذا هوالتفسير . لقول جمال عبد الناصر « إننا لم ننهمك فى النظريات بحثاً عن حياتنا ، إنما انهمكنا فى حياتنا بحثاً عن النظريات ... فلم نترك أية عقائد نفترض وجودها على غير واقع . توجه سير أحداثنا وتصنع تاريخنا » .

الخروج من نظام الطبقات

قال جمال عبدالناصر مرة : « إن بعض الناس يسمون أنفسهم

اقتصاديين والواقع أنهم ذيول للرأسماليين ، لأن منفعتهم مرتبطة بمصلحة الرأسماليين . الواحد منهم إذا خرج من عمله سيعمل عند الرأسماليين ، ولهذا فهو يتنكر لمصلحة الشعب الذى علمه وأنشأه ورباه . الاقتصادى هو الذى يخدم الشعب وليس هو الذى يخدم المستغلين » ..

وقال مرة أخرى : « إن الذين وجدوا الفرصة ليتعلموا ، وليأخذوا دخلا عالياً ، أعلى من متوسط الدخل القومى ، فى رقبتهم دين لأبناء أمتهم . الذى وجد الفرصة ليتعلم ويحصل على الدخل العالى عليه واجب نحو الآخرين الذين لم يجدوا هذه الفرصة .. الذين ينعمون بالرفاهية عليهم أن يفكروا أن هناك فى ربوع جمهوريتنا عائلات لم تجد هذه الفرصة .

الفنيون ليسوا هم من نريد من الجامعات ! إننا نريد الفنيين الذين يتمتعون بقسط وافر من الفهم الاجتماعى » ..

وقال أيضاً : «لابد أن نتحرر من التفرقة الطبقية التى تمكنت من ربوع أمتنا ، ولابد أن نتحرر من كل أنواع الارستقراطية التى ورثناها »

وقال : « لقد ورثنا التناقض الذى يقسم الشعب إلى طبقات .

وهو تناقض لابد أن نقضى عليه نفسيا حتى نستطيع أن نقضى عليه ماديا » ..

هذا الكلام ، الذى قاله عبد الناصر فى تبسيط شديد ، يلقى الضوء على مشكلة من مشاكل هذه المرحلة .

والواقع أنها مشكلتان ..

الأولى : مشكلة المثقف أو الخبير « بوجه عام ، فى أى نظام من النظم سواء كان خبيراً اقتصاديا أو هندسياً أو إداريا . . إلى آخره .

والثانية : مشكلة هذه الفئة الممتازة فى بلادنا نحن ، وفى هذه المرحلة بالذات ..

دور الخبراء فى العالم الحديث :

إن المثقفين والخبراء بوجه عام .. أصبح لهم دور خطير جداً فى الحياة العصرية الحديثة .. سواء كان نظام المجتمع رأسمالياً أو شيوعياً أو اشتراكيا .. ففى أمريكا تخلى الرأسماليون أصحاب الأموال عن إدارة مؤسساتهم ليتولاها الفنيون والخبراء . بحيث أصبح هؤلاء الفنيون والخبراء أقوى من نواح كثيرة من حملة الأسهم والسندات . وفى الاتحاد السوفيتى يتكون العمود الفقرى للحركة الإنتاجية كلها من جيش ضخم من الخبراء والفنيين

والإداريين ، أصبحوا يكونون قوة كبرى من القوى الموجودة هناك .

والسبب فى ذلك أن الحياة الحديثة أصبحت صعبة معقدة ، تحتاج إلى مئات من أنواع التخصص. كان السياسيون فى المجتمعات القديمة يستطيعون أن يحكموا بمفردهم . أما الآن ، فكل ناحية توسع فيها البحث واتصل التقدم لدرجة أصبحت تحتاج إلى تخصص. وأصبح التطور خلاصة عدد كبير من التخصصات ..

يذهب المفكر اليمينى الفرنسى « ريمون آرون » مثلا إلى حد القول «إن الصراع لم يعد سياسياً ولا عقائديا .إن ما يهم الناس الآن هو : كمية أكبر من الدخل ، وتقليل الفروق بين الفئات على أن يتم هذا فى أقصر وقت ممكن .. وهذه مهمة يقوم فيها الفنيون بدور أساسى كبير ».

ويقول مفكر آخر ، هوكارل ما نهايم: «إن الصف الأول من المثقفين هم الذين يضعون الشعارات التى يطالب بها المجتمع ، ثم يجىء صف ثان من المثقفين يتولون التنفيذ والتنظيم أولئك هم الخبراء والفنيون والبيروقراطيون والمنظمون ، ذلك أن المجتمع يحتاج أساساً إلى زيادة الإنتاج . وزيادة الإنتاج تحتاج إلى الخبير » .

المثقفون إذن أصبحوا عنصرا أساسيا فى العصر الحديث . وعددهم يزداد وتخصصهم يزداد .

ومن المهم أن أنبه هنا إلى أن كلمة « مثقفين » فى بعض الأذهان تعنى الكتاب والمؤلفين والأدباء والفنانين فقط ، والوقع أن معناها أشمل من هذا . فهى تشمل المهندس والاقتصادى والعالم الكيميائى والخبير الزراعى والمحاسب والقانونى إلى آخر هذا الجدول الكبير المتشعب لأنواع التخصص .

هذه الفئة إذن تزداد أهمية وعددا وهو شىء مطلوب . ولابد أن تجد هذه الفئات كل الظروف التى تلائمها وتسهل لها مهمتها لأن الكثير جداً من مستقبل الحياة مرهون بها .

ولكن هذه الفئة ـ كأى فئة أخرى تزداد قوة ـ تتعرض للنقد .

فى النظم الشيوعية مثلا .. ينتقد البعض تضخم هذه الفئة .. التى أصبحت تحمل اسم (التكنوقراطية) أسوة بالأوتوقراطية والبيروقراطية ! .

وفى أمريكا .. أصبحت فئة (المديرين) كما يسمونها أشد رأسمالية من الرأسماليين أنفسهم .. فالرأسمالى قد يستغل بدون خبرة أما الخبير حين يخدم الرأسمالى فهو يخدمه بخبرة أكثر ! !

من أجل ذلك كان من المهم جداً تحديد الدور الذى يقوم به الخبير . أى تحديد الفئات التى يقدم الخبير خدماته لها . هل الخبير يخدم نفسه فقط ويستثمر خبرته فى إسباغ المزايا الشخصية على نفسه ! أم أنه يخدم فئة خاصة قليلة ، قد تكون الفئة التى تدفع له أكثر ، كالفئة الرأسمالية مثلا ؟ أم أنه يخدم الشعب كله ؟

يقول المفكر توماس مولنار : هناك فرق أساسى بين أرستقراطية الأغنياء القديمة وأرستقراطية الخبراء الحديثة .. الأرستقراطية الأولى كان الناس يعتبرونها نوعا من الحق الطبيعى أو الحق الإلهى . لقد ولد الأغنياء أغنياء ولا اعتراض على ذلك أما الأرستقراطية الثانية ، أرستقراطية الخبير ، فالناس لا يعترفون بها إلا بقدر ما يقتنعون بأنها تفيدهم ، وبأنها فى خدمتهم !

ويقول المفكر الإنجليزى الاشتراكى هارولد لاسكى فى بحث ممتع له عن هذا الموضوع .. واستأذن القارىء فى نقل فقرة طويلة بعض الشىء ، لأنها تتسم بالأهمية والذكاء معاً .

« العالم الآن معقد وصعب . وعلينا أن نجد طريقنا فيه أو نضل. كما نذهب فى مسائل العلاج إلى الطبيب ،وفى عملية بناء

كوبرى إلى المهندس . فيجب أن نذهب فى سياستنا الاجتماعية إلى الخبير فى مسائلها .

« ولا شك أن الخبير مهم جداً . . ولا شك أنه لا يمكن فى عالم اليوم اتخاذ أى قرار دون سماع رأى الخبير ، ولكن الخبير نفسه له حدود . الخبير لابد من الاستماع إلى كلمته ولكن يجب ألا تكون له الكلمة الأخيرة . ستظل هذه الكلمة دائما للسياسى . إن عقل الخبير يختلف تماماً عن عقل « رجل الدولة » الذى يجب أن يجيد فن الحكم . الخبير رجل يعرف تخصصه جيداً ولكنه لايرى الأشياء والعوامل الأخرى خارج تخصصه . والخبير يعيش عادة على التركيز فى نقطة معينة مدة طويلة ؛ حتى يصبح من الصعب عليه جداً أن يقتنع بآراء جديدة ، ذلك لأنه تعمق فى استنتاجاته الخاصة لدرجة أصبحت تقيده إلى عالمها الخاص .

« لهذا السبب كان كل الخبراء العسكريين مثلا ضد فكرة صنع الدبابة واستخدامها ، فى حين كان المدنيون هم الذين اقتنعوا بفكرتها ، وفرضوها على الخبراء العسكريين فرضاً » .

« ولهذا السبب أيضاً تنبأ كل علماء الاقتصاد وخبرائه ، منذ أربعين سنة بفشل النظام الاشتراكى وانهياره الحتمى . ذلك أنهم

ناقشوا التجربة الاشتراكية بمنطق العوامل التى يعرفونها فقط .. لم يعرفوا أن التجربة الجديدة سوف تدخل فى الحساب عوامل جديدة وتطلق قوى جديدة من عقالها .

« إن الخبير يضحى بالنظرة الإنسانية الشاملة فى سبيل التركيز على تجربته ، فلا أحد مثلا يقرأ كتابات « تايلور » خبير التنظيم العلمى للعمل ، إلا يحس أن تايلور فى تركيزه المطلق على مشكلة رفع طاقة إنتاج الصلب بالنسبة لعدد الأيدى العاملة قد نسى أن العامل إنسان وليس جزءا ـ ميكانيكياً من آلة الإنتاج : لقد نسى تماماً الطبيعة الإنسانية المعقدة ونسى أن موضوع تجاربه وهو الإنسان ، كائن له إرادة خاصة به ـ لا بد من إدخالها فى الاعتبار .

إن الخبير لا يدرك فن رجل الدولة ، فن الإحساس بالرجل العادى ، فن تحويل الخبرة الجامدة إلى حقيقة حية مقبولة من الجماهير ، فن ربط الخبرات كلها بشتى أنواعها وتناقضاتها ، فن إقناع الناس العاديين بشىء صعب .. إن الخبير بعيد عن هذا كله . إنه بعيد عن جوهر حياة الناس العاديين .. أحلامهم وهواجسهم ومخاوفهم وردود فعلهم .. فهذه الأشياء لم يدرسها أبداً فى مادة تخصصه ! » .

انتهى كلام هارولد لاسكى ..

وفيه نرى صورة بديعة لما يرى لاسكى أنه من طبيعة (الخبير) الاقتصادى أو الهندسى أو العسكرى، وأخيراً يطالب لاسكى بأن تكون خبرة الخبير مقيدة فى النهاية عند اتخاذ القرارات ، بالاعتبارات الاجتماعية .

هذه المشاكل الجديدة المعقدة ، العميقة الأثر فى المجتمع ، هى التى أجملها عبد الناصر حين قال : « الاقتصادى هو الذى يخدم الشعب وليس الذى يخدم المستغلين . الفنيون ليسوا هم من نريد من الجامعات .. إننا نريد الفنيين الذين يتمتعون بقسط وافر من الفهم الاجتماعى » .

وهذا يقودنا إلى الظروف الخاصة بتجربتنا بالذات .

وأهم حقيقة فى موقفنا الخاص هى أننا فى مرحلة انتقال وانقلاب وثورة .. أى فى مرحلة نعمل فيها من أجل تغيير الصورة الاجتماعية القديمة .

أى شىء يتغير ؟ .

لقد ورثنا أوضاعا كان الحكم فيها فى يد فئة معينة من الناس .. فئة قليلة من الشعب هى الفئة المرتبطة أساساً بالملكية الزراعية والعقارية .

احتلال أو غير احتلال . قصر أو سواه . وزارات من هذا الحزب أو ذاك . كل هذا كان يتقلب ويتوالى ولكن فئة معينة من الناس كانت هى المستولية على خيرات البلاد الأساسية .. هى الفئات التى كانت تتوارث ملكية الأرض الزراعية والملكية العقارية . من هذه الفئات كان يظهر النواب والوزراء ، ومن هذه الفئات كان القضاة والمستشارون والضباط ومنها كان رجال الاقتصاد والخبراء وأصحاب المؤسسات . ولا شك أن هذه الفئة كانت تتسع باستمرار لتشمل مزيداً من المواطنين . ولا شك أن هناك أسماء لمعت رغم كل العوائق الطبقية ووصلت إلى أعلى مراكز الثراء والشهرة . طه حسين وعبد الوهاب وأم كلثوم مثلا كلهم من أبناء الطبقات الشعبية الفقيرة . ولكن هذه النماذج كانت دائماً استثناء محضاً . وهى نماذج المواهب النادرة والظروف غير الطبيعة . ولا شك أن هناك أمثالهم من أبناء الفقراء الذين تفوقوا فى الدراسة وسافروا إلى الخارج وأصبحوا يشغلون مراكز هامة ، ولكن كل هذا نماذج استثنائية تقترن فيها الموهبة النادرة بالظروف النادرة .. أما إذا أخذت قطاعا عاماً من المجتمع فلاشك أن الذين نالوا فرص دخول التعليم العالى وفرص دخول المناصب التى تقود إلى الرقى السريع ،

لاشك أنهم بوجه عام ينتمون إلى فئة اجتماعية متميزة بالنسبة للمجموع .. فئة أعلى بكثير أو بقليل من السواد الأعظم للشعب ، المطحون تحت رحى الفقر والمرض والحاجة وسوء التغذية والموت المبكر وانعدام الصلة بالحضارة .

يمكن القول إذن بوجه عام ، أن النسبة الكبرى من المناصب الرئيسية فى الدولة والمؤسسات والمصانع والمرافق يشغلها أبناء الفئة التى كان فى قدرتها — مادياً — أن تعلم أبناءها وتساعدهم وتفتح لهم الأبواب ..

وليس هذا طعناً فى هؤلاء . كما أنه ليس مطالبة بإقصائهم مثلا .

فلا شك أن الخبير فى أى مجال قد بذل من ذات نفسه مجهوداً معيناً حتى درس وتعلم وتخصص . ولكن الذى أريد أن أسجله أن ظروفهم المادية قد ساعدتهم على ذلك ولا شك .. وأن هذه الظروف المادية لم تتوافر إلا لأقلية ضئيلة نسبياً من المواطنين ..

إن الكثير جداً من خظ الإنسان يولد معه لحظة ولادته . فالذي يولد في القاهرة أو فى إحدي العواصم . . بين أهل

يستطيعون أن يكفلوا له التربية والتعليم .. وفى بيت تدخله الصحف والإذاعة .. ويدخله أقارب وأصدقاء مثقفون مستنيرون .. يختلف حظه تماماً عن الذى يولد فى قرية نائية . أو فى زقاق مختنق الهواء .. لأب لا يجد الكفاف وينتظر اللحظة التى يبلغ فيها ابنه العاشرة ؛ لكى يدفع به إلى عمل يكسب منه أى قروش ممكنة .. وفى بيئة لاصلة لها بالمدارس ولا تملك القرش الذى تشترى به جريدة . منذ لحظة الميلاد افترق حظ هذا عن حظ ذاك . صحيح أن الأول قد يخيب وأن الثانى قد ينجح . ولكن هذا إذا حدث فإنه من قبيل الاستثناء .. أما القاعدة الغالبة فهى العكس .

تكافؤ الفرصة إذن معدوم منذ البداية ومعنى ذلك أن العدالة والمساواة غير موجودة منذ البداية . ولهذا آثرنا الاشتراكية .. آثرنا الاشتراكية لكى نضمن حد أدنى من الفرصة المتكافئة لكل مواطن . لكى يبدأ كل المواطنين ، فى لحظة مولدهم من نقطة بدء متقاربة ينطلقون منها فى سباق الحياة .

وليست المشكلة هى أن عددا كبيرا من الذين يشغلون مراكز التوجيه والحكم والإدارة والإنتاج على جميع المستويات ينتمون إلى فئات اجتماعية غير الفئات الفقيرة التى يجب أن يتجه الحكم

لخدمتها ، ولـكن المشكلة هى أن « جو المسئولية » فى حد ذاته كثيرا ما يؤدى إلى عزل هؤلاء وحصرهم فى دائرة اجتماعية محدودة . . . حتى الشخص الذى ينتمى إلى أصل فقير ، كثيرا ما يجد نفسه ، حين يتقدم ويرتقى ، أو قد دخل فى « طقس » اجتماعى آخر يختلف تماما عن الطقس الاجتماعى الذى خرج منه . .

لنأخذ مثلها صورة الموظف الكبير أو مدير الشركة أو الخبير . . سواء كان من أصل غنى أو فقير . إنه على الأغلب يسكن فى أحد أحياء المدينة الممتازة . الزمالك أو جاردن سيتى أو الدقى أو مصر الجديدة . . حيث الشوارع النظيفة والأشجار والحدائق ومواقف السيارات ، وهو إذا خرج للنزهة فإلى أحد النوادى أو الفنادق المعروفة أو جروبى أو سمير اميس . وإذا كان له أصدقاء فهم بالطبيعة من الذين يترددون أيضا على هذه الأماكن ، ومن الذين يتحركون فى وسط اجتماعى معين . وقد يسافر فى مهمات إلى الخارج . . لشراء آلات أو لزيارة مصنع أو لأى مهمة أخرى . . ولأنه يمثل البلاد فهو بالطبع ينزل فى فنادق كبرى ويشهد حفلات باذخة . . .

هل تطوف بذهنه ياترى وهو يتحرك فى هذا الجو : صور

أخرى بعيدة ! . . صورة فلاح مثلا يغوص إلى نصف جسده فى الترعة ليسحب بالحبال مركبا شراعيا عليه شحنة من القلل ؟ أم أنه يتأثر من حيث لا يشعر بالجو الذى يعيش فيه .. ويحكم على الأشياء بمنظار الفئة الاجتماعية التى يختلط بها .. ويصدر فى قراراته عن هذه النظرة الضيقة ؟

هذا هو السؤال !

إن هذا الخبير أو المسئول يحظى بامتيازات كثيرة بالنسبة إلى مستوى الحياة فى البلاد . والخطر هو أن يظن أبناء هذه الفئة . أن هذه الامتيازات مقصودة لذاتها . إن هذه الامتيازات ممنوحة لهم نظير خدمات يؤدونها للفلاح الغارق إلى نصفه فى الترعة ، يسحب مركبا شراعيا لا تحركه الريح !

وهذا الإحساس لا يمكن أن يوجد إلا إذا اقترنت الخبرة والثقافة .. بالوعى الاجتماعى السليم ، أى بالوعى الاشتراكى السليم .. والطقس الإشتراكى السليم .

كتب المفكر الاشتراكى الفرنسى « بول لا فارج » من ستين سنة يقول « إن الثقافة من طبيعتها أن تجعل المثقف أكثر إحساسا بالقضايا الاجتماعية . ولكن هذه الثقافة ذاتها كثيرا ما تكون هى العقبة التى تحول بين بعض المثقفين وبين الوعى

الاجتماعى . إنهم يظنون أن تعليمهم يجب أن يسبغ عليهم مزايا اجتماعية كبيرة ، وأن ثقافة الواحد منهم أو مهارته كافية لأن تجعله يشق طريقه فى هذا العالم بمفرده ؛ لأنه أقدر على أن يزاحم الآخرين ويقف بمفرده على أكتافهم . الثقافة عندهم هى ورقة اليانصيب الرابحة التى سحبوها والتى سوف تجعلهم يفوزون بالجائزة! »

وليست هذه هى الصورة التى نريدها للخبير أو المثقف أو خريج الجامعة .. ليست هى الصورة التى نريدها للموظف أو الإدارى أو أى رجل يتولى مركزا فى الإدارة أو الإنتاج ..

فكما قال عبد الناصر « .. إن الذين وجدوا الفرصة ليتعلموا وليأخذوا الدخل العالى ، عليهم دين فى رقبتهم لأبناء أمتهم .. الفنيون ليسوا هم من نريد فقط من الجامعات .. إننا نريد الفنيين الذى يتمتعون بقسط وافر من الفهم الاجتماعى .. لا بد أن نتحرر من التفرقة الطبقية التى تمكنت من ربوع أمتنا ، ولا بد أن نتحرر من كل أنواع الأرستقراطية التى ورثناها » ! ..

من الذى يستفيد ؟

والواقع أن الذين يستفيدون من التفرقة الطبقية ومن

الأرستقراطية ليسوا فئة الفنيين جميعا . أن قليلين منهم فقط هم الذين يستفيدون . أولئك الذين تهيء لهم ظروفهم أن يطفوا على السطح . أما الأغلبية الساحقة من الفنيين .. أى من خريجى الهندسة والزراعة والتجارة والطب والحقوق وسائر فروع التخصص .. الأغلبية الساحقة من هؤلاء تكمن مصلحتهم الحقيقية فى الاشتراكية . وفى مضاعفة الدخل القومى . وفى التركيز على إقامة المشاريع الإنتاجية . فبغير هذا التركيز على المشاريع الإنتاجية .. لن يجد هذا العدد المتزايد من الفنيين المجال الذى يمارسون فيه فنونهم . . لن يجدوا المصانع والخزانات والعيادات وأقسام الحسابات التى يمكن أن يعملوا فيها ويخدموا فيها أنفسهم وبلادهم . .

وبعد . .

كنت أقرأ — بالصدفة — صفحات مما كتبه الروائى الخالد « دستويفسكى » فوجدته يرسم هذه الصورة :

« فى طفولتى . . كنت أقف يوما على الطريق الزراعى . . فرأيت عربة البريد مسرعة . . وفيها موظف رسمى .. فى بذلته الرسمية ذات القلابات ، وعلى رأسه القبعة المثلثة الأركان ، مشبوك فيها ريشة طويلة ، وكان يضرب بقبضة يده سائق العربة على قفاه

فى وحشية ، بينما كان هذا يلهب بكرباجه الخيول . إن هذا الموظف روسى بالطبع ولكنه ابتعد عن الناس لدرجة أنه أصبح لا يعرف كيف يتعامل مع روسى آخر إلا بقبضة يده . رغم أنه ينفق حياته فى العمل مع موظفي البريد ومع الروسيين العاديين من كل نوع . ولكن القلابات فى بذلته ، والريشة فى قبعته، والحذاء اللامع الذى اشتراه من العاصمة ، كل هذه الأشياء كانت بالنسبة له أعز معنويا من الفلاح الروسى ، وربما من روسيا كلها ، التى يجوبها من أقصاها إلى أدناها ، دون أن يجد فيها ما يسترعى اهتمامه أهم من قبضة يده ، وركلات حذائه اللامع الذى اشتراه من العاصمة » .

صورة جارحة !

ولكنها ترسم لنا إلى أى مدى يمكن أن تصل عزلة الفرد إذا أغرم بنفسه و بامتيازاته .. وإذا انعدم لديه الوعي الاجتماعي!



اليسار العربى اين يقف ؟

ومن اين يتحرك ؟

•

اليسار كلمة تطلق بوجه عام على الاشتراكيين .. ولكنها تعبير واسع جدا يضم بحرا من الموجات والتيارات والأصداف والأعشاب والطحالب !

إنها كلمة تطلق على الذين يطالبون بالعدل الاجتماعى .. عن طريق تغيير الصورة القديمه للمجتمع ..

واليسار درجات وأنواع ، قد يكون الخلاف بينها أحيانا أكثر احتداما مما يكون بين اليسار واليمين نفسه ! .

وليس الأكثر إمعانا فى اليسار أو الأكثر تطرفا فيه ، هو أحسن اليسار !

ذلك أن اليسار ليس مباراة فى حمل الأثقال مثلا ، من يحمل منها أكثر يفوز بالبطولة !

أو هو ليس مباراة فى الجرى إلى أبعد الأهداف يسارية ، ومن يجرى أسرع يظفر بالكأس !

كلا ! ليس الأكثر إمعانا فى اليسار أو الأكثر تطرفا فيه هو أحسن اليسار ! فإن هذا قد يكون تضليلا وقد يكون محاولة للانتحار لاغير !

ونحن حين نقول عن أنفسنا : أننا اشتراكيون ندخل فى هذا الإصطلاح ونصبح ممن يطلقون ، عليهم كلمة يساريين ! بصرف النظر عن المكان الذى قد نقف فيه فى هذا اليسار ...

وأعود بسرعة من هذا التعميم والتمهيد إلى الواقع العربى .. فى مصر وفى البلاد العربية الأخرى بوجه عام .. فى محاولة لتسجيل (رءوس مواضيع) لمعرفة حقيقة اليسار العربى . أين هو ؟ .. أين يقف ؟ .. أين ينمو وأين يتحلل ؟ .. ماهى الأزمة التى يواجهها ؟ ..

اليسار فى مصر :

فى مصر ... نجد أن العناصر اليسارية ، قبل ثورة ٢٣ يوليو ، عجزت فى واقع الأمر عن أن توجد لنفسها كيانا خاصا قائماً بذاته ، أى عجزت عن أن تكون حزبا بين الأحزاب .

وعجزت حتى عن أن تكون تياراً قويا يؤثر فى الأحداث ، كانت العناصر اليسارية والتقدمية مضيعة بين القوى والأحزاب ، تتسلل هنا وتتعلق بالذيل هناك ، وتصرخ وتدق الأرض بقدميها هنا وهناك ، كانت العناصر اليسارية جرائد تصدر وتغلق ، وكتابا يلمعون ويحتجبون . وأفرادا متناثرين . لم يكن اليسار إذن قوة تحرك الموج ، ولكن الموج هو الذى كان يحركها ويعبث بها ويشتتها ..

فماذا عن البلاد العربية الأخرى غير مصر ؟ ..

كما فى مصر ، ظلت كثير من العناصر اليسارية فى وضعها الفردى .. ولكن البلاد العربية الأخرى ظهرت فيها فى نفس الوقت أحزاب وتنظيمات سياسية تدخل فى هذا البحر العريض، الذى يضطرب بالأمواج والأصداف والأعشاب والذى يسمى باليسار ..

* حزب البعث العربى الاشتراكى ، قاعدته فى دمشق ، وله فروع فى بلاد عربية كثيرة .

* حركة القوميين العرب، ولها فروع فى بلاد عربية كثيرة .

* الحزب التقدمى الاشتراكى الذى يرأسه كمال جنبلاط فى لبنان .

* الحزب الوطنى الديموقراطى فى العراق ..

* ومع أن المغرب العربى ، لايدخل فى نطاق هذا البحث دخولا مباشرا ، إلا أنه لايمكن إهمال حركة يسارية كبرى فيه مثل حزب الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية فى المملكة المغربية ..

* كذلك فإننى أستبعد من هذا البحث الأحزاب الشيوعية العربية ، التى تتميز بموقف معروف خاص بها .

وعندما نريد الحكم على هذه الحركات اليساريه ومدى تأثيرها فى الحقبة الماضية القريبة من تاريخنا ، من غير دخول فى تفاصيل متشعبة ، فإنه يمكن إجمال هذا الحكم العام فى عدة ملاحظات أساسية :

قوة محدودة :

١ — إن كثيرا جدا من العناصر اليسارية العربية ينطبق عليها ماسبق أن قلته عن مصر قبل ٢٣ يوليو ، من أنها عجزت عن أن توجد لنفسها كيانا خاصاً قائماً بذاته ، وعجزت عن أن تكون قوة مؤثرة فى الأحداث ..

٢ — إن بعض هذه الحركات قد حققت فى بعض الظروف قوة نيابية وجماهيرية محدودة جعلتها فى مستوى (الأقلية ذات

الأثر القوى) كحزب البعث فى سوريا قبل الوحدة .. أو أغلبية نيابية قصيرة العمر كالحزب الوطنى الاشتراكي ، وحزب البعث فى الأردن قبل انقلاب الملك حسين ضده .. وبعضها حقق قوة (معنوية) ملموسة ، كالحزب الوطنى الديموقراطى فى العراق قبل ثورة ١٤ يوليو ، بمعنى أنه كان له قوة أدبية ، ومدرسة فكرية وتلاميذ . دون أن تكون له فاعلية أبعد من ذلك ..

٣ — وليس معنى هذا أن التيار اليسارى المبعثر لم يكن له أثر بارز فى حياة المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية إلى الآن . كلا . ولكن حدود تأثيره كانت كالآتى :

استطاعت هذه التيارات اليسارية أن تهاجم المؤامرات الاستعمارية وأن تفضحها ، وأن تنشر الوعى الجديد بين الجماهير ، واستطاعت أن ترفع راية المقاومة ـ بدرجات متفاوتة من النجاح ـ فى وجه محاولات الاستعمار لتدعيم خطوطه ، كمقاومة الأحلاف العسكرية والحكومات الخائنة ، ففى سوريا مثلا نجحت المقاومة وظل الغرب عاجزا عن تطبيق أحلافه . وفى الأردن نجح لحظة ثم انتكس . وفى العراق لم يحل دم الشهداء الذى أريق دون عقد حلف بغداد ..

واستطاعت هذه التيارات المبعثرة أن ترفع شعارات تقدمية

مثل الوحدة والاشتراكية ، وأن تبشر بها ، وأن تجعل لها نوعا من « الحصانة المعنوية » التى تجعل خصومها يتهيبون تجريحها والهجوم عليها ، فهم يلتفون حولها ويقاومونها من طرف خفى ..

واستطاعت هذه التيارات أن تقيم صلات قوية بينها وبين جماهير الشعب الواسعة ، وإن لم تستطع أن تكسب « ولاء » الأغلبية ..

فهى بوجه عام ، فى مصر وخارج مصر .. هى التى خلقت « الطقس » الذى جعل قيام الثورة التقدمية ممكنا ..

ولكن قوة هذه العناصر كلها وقفت عند هذه الحدود لا تتعداها . فهى فى أحسن الحالات كانت تعرقل مضى الاستعمار فى طريقه وتبشر بالشعارات التقدمية ، ولكنها لم تتمكن قط من وضع شعار واحد من هذه الشعارات موضع التنفيذ .

لا يوجد برنامج واحد !

٤ — وقد كان لهذه الحركات كلها ، أو للبحر اليسارى بوجه عام ، ملامح قومية واجتماعية متباينة ، ولكننا ونحن نتحدث عن اليسار وعن الاشتراكية ، لابد أن نفحص هذه التيارات من ناحية الفكرة الاشتراكية بالذات ، وفى هذا المجال

سوف نصطدم بحقيقة هامة هى : أن نشاط هذه الحركات فى المجال الاشتراكى كان ينصب فى الأغلب على الدعوة للشعارات العامة ، دون أن يكون لديها « برنامج محدد للعمل » ..

« وما هو المقصود بعبارة « برنامج محدد للعمل » ؟ ..

إنه ليس مجرد كلام عن المساواة والعدالة الاجتماعية !

ولا حتى مجرد كلام عن توزيع الأرض مثلا !

إنه شىء أكثر أهمية وأكثر تعقيدا من ذلك ..

إن عبارة « برنامج محدد للعمل » معناها برنامج للقبض على ناصية القوة السياسية التى تتخذ القرارات .. برنامج للسيطرة على القوة الاقتصادية التى تغير من درجة نمو الإنتاج ومن نوع علاقات الإنتاج ، برنامج للنفاذ من خلال أدغال العلاقات الاجتماعية القديمة الكثيفة ، المليئة بالحفر والمطبات ..إلى أرض العلاقات الجديدة .

لم يكن هناك أى شىء يمكن أن يقال عنه إنه « برنامج محدد للعمل » لدى أية فئة أو أى حزب أو أى تيار يسارى فى المنطقة كلها ! ..

ولقد كانت «الحالة النفسية» العامة لدى هذه التيارات كلها ، أن المسافة بيننا وبين الاشتراكية بعيدة جدا .. فلا بأس

من تأجيل المسألة كلها والاكتفاء بترديد الشعار !

دوخان فى حلقة مفرغة :

وقد كان لهذه « الحالة النفسية » بعض العذر .. من الظروف الموضوعية التى كانت تحيط بها ..

كانت القضايا المطروحة أثقل من أن تحملها عضلات هذه التيارات جميعا : مشكلة الاستعمار . مشكلة الإقطاع . مشكلة العروش الخائنة . مشكلة إسرائيل. الصراع الدولى. كل هذا كان ينوء بكلكله على التيارات التقدمية ويعتصرها وينهش طاقتها وقدرتها على التفكير للمستقبل البعيد .. كان هدف إقامة الاشتراكية يبدو كظل بعيد تحجبه عن العين أشجار كثيفة غليظة من المشاكل السياسية والدولية والاجتماعية التى لابد من تسوية الحساب معها أولا .. وكانت التيارات التقدمية تارة تترك الداخل لتضرب الاستعمار ، وتارة تترك الاستعمار فى قلبها لتضرب إسرائيل ، وتارة تترك الاثنين لتضرب فى الإقطاع والعروش التى تحميه .. وهكذا . . دوران و « دوخان » فى حلقة مفرغة ! . .

لم تتمكن خلال هذا من أن تنتخب الهدف المحدد الذى

تضربه ، وتصفى حسابه ثم تكسب موقعا جديدا ، وفى هذا الموقع الجديد تدعم نفسها ثم تنتخب هدفا تاليا ، وهكذا ، مما يعتبر فى الواقع لب العمل السياسى الناجح ..

تلك صورة سريعة جدا «لليسار العربى» لم تذهب إلى أبعد من « رؤوس المواضيع » إلا قليلا ..

حدث الثورة :

وقد اقتحم هذا كله حدث هام هو : ثورة ٢٣ يوليو ..

فمن هذا الحدث تفجرت سلسلة الأحداث الكبرى فى المنطقة : طرد الإنجليز . صفقة الأسلحة . تأميم القناة . عدم الانحياز . خنق حلف بغداد . السد العالى . تجربة الوحدة . ثورات العراق ولبنان .. إلى آخره .

ولقد كانت علاقة ثورة ٢٣ يوليو باليسار العربى بوجه عام ، علاقة متغيرة ، طوال عشر سنوات .. لأسباب بعضها خاص بهذا اليسار العربى وبعضها خاص بالثورة ، الأسباب الخاصة باليسار العربى ، يجدها القارىء فى كل ما سبق سرده من تقييم لها ، والأسباب الخاصة بالثورة هى « أولا » أن الثورة نفسها كانت تنضج من باطنها عبر التجارب والامتحانات ، و «ثانيا»

أن الثورة كانت تصفى مشاكل هائلة قبل أن تنبسط أمامها بالفعل مساحة من الأرض تبنى فوقها المجتمع الاشتراكى ، « وثالثا » لأن الثورة كانت تركز على الواقع .. كانت لا تسلم رأسها ـ وهذا حق ـ للنظريات المجردة . .

ولكن خلاصة مجموع تجارب الثورة كلها هو : أن ثورة ٢٣ يوليو قد أصبحت على الزمن ساعدا قويا ممتدا ، تستند إليه كافة الحركات التحررية فى المنطقة ، واعتمادا على وجوده تحطمت أحلاف ، وتهاوت عروش ، واهتز بناء الرجعية من الأساس ...

من الأمل الى الامكان :

الثورة نقلت كل شىء فى المنطقة من مرحلة « الأمل » إلى مرحلة « الإمكان » . .

وهو ما يعبر عنه جمال عبد الناصر فى خطبه بعبارة « وضع الشعارات موضع التنفيذ » .

وقد قال تولستوى مرة : إن ابتكار مائة نظرية أسهل مائة مرة من تطبيق نظرية واحدة !

وقد وصلنا من الرحلة إلى المرحلة الراهنة ! . .

وفوجىء اليمين واليسار على السواء وفى العالم العربى بأن

الثورة بعد أقل من عشر سنوات قد شرعت جديا وعلى نطاق واسع فى إقامة مجتمع اشتراكى . .

وعلى ضوء هذه الحقيقة . . ظهر اكتشافان :

الاكتشاف الأول . . داخل الجمهورية العربية المتحدة . .

وهو أن الثورة قد ركزت على إقامة « المعالم المادية » للمجتمع الاشتراكى دون أن تركز على « المعالم البشرية » لهذا المجتمع.. وهى : الاشتراكيين !

ولا يمكن أن تقوم اشتراكية بدون اشتراكيين !

إن القوانين الاشتراكية أو «الثورة من أعلى» أشبه بالفرق المدرعة فى الجيش . . هى التى تتقدم الهجوم ، وتمزق العدو ، وتخترق صفوف المقاومة فى سرعة خاطفة. أما الجهاز الاشتراكى فهو كفرق المشاة ، لابد منها لاحتلال الأرض المكتسبة ، وتطهيرها ، وتنظيمها وإقامة البناء فيها . .

والأغلبية الساحقة من الشعب صاحبة مصلحة أكيدة فى الاشتراكية . ورغم ذلك فإن هذه الأغلبية الساحقة لا يقال عن أفرادها إنهم اشتراكيون .. حتى يفهم هؤلاء الأفراد ويزداد وعيهم ، ويتحولوا من مستفيدين سلبيين إلى مساهمين ايجابيين ، وهذا التحول لا يتم أيضا إلا بنواة تتسع وتعمق جذورها . . نواة من الاشتراكيين ! . .

وتيجة للشعور بهذا النقص . . أو بهذه الفجوة الخطيرة ..
يزخر عقل الثورة الآن بالأفكار عن تنظيم القاعدة الشعبية بما
يكفل إيجاد هذه النواة .

الاكتشاف الثانى . . خارج الجمهورية العربية المتحدة . .
هو أن القواعد الشعبية التقدمية ، وجدت أن قيادتها المحلية
قد أسرفت فى الثرثرة النظرية حول اشتراكيات وهمية ، فى
حين أن الواجب الأول الآن هو الارتفاع إلى مستوى التجربة
الاشتراكية الحقيقية فى مصر والتفاعل معها .. بالتأييد ، بالنقد ،
بالدراسة، بالبحث فى شئون كل قطر محليا على ضوء التجربة هنا..
لا يهم .. إنما المهم هو التفاعل الجدى الواقعى..وعدم التخلف..

ولكننى مؤمن بأننا مهما طالبنا الجماهير التقدمية فى العالم
العربى ، والمثقفين اليساريين فى العالم العربى ، فإن يد القيادة
والدعوة لا بد أن تمتد من هنا . .

ويوم يتم وضع ميثاق سياسى واجتماعى يكون بذرة عقيدتنا
الاشتراكية . .

ويوم يصبح لدينا تنظيم شعبى تقدمى حى . .

يومها سوف يتبعنا بحر متلاطم من موج التقدم العربى . .
بحر قادر على أن يتخلص من الأعشاب والطحالب !

من الاتحاد القومي
إلى الاتحاد الاشتراكى

- متى تتحول « الثورة » إلى « نظام » ؟
- الحصانة لمبادىء الثورة لا للأفراد
- ماذا كان ينقص الاتحاد القومى ؟
- إلى الاتحاد الاشتراكى . . ولماذا ؟

من الاتحاد القومى
إلى الاتحاد الاشتراكى

ما هى المهمة الكبرى للثورة ، فى العشر السنوات المقبلة مثلا ؟ .

إن المهمة الكبرى لأى ثورة من الثورات ، هى أن تتحول إلى « نظام » . وكلمة « نظام » هنا معناها أن يكون الكيان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمع قادرا على أن يحمى نفسه بنفسه ، بقوانينه وعلاقاته العادية ، وبالتوازن الطبيعى الكامن فيه .

أى . . بمعنى ألا يحتاج النظام الاجتماعى إلى ممارسة سلطة الاعتقال ، لأن القوانين العادية والمحاكم العادية تكفى . . بمعنى ألا يحتاج النظام الاجتماعى إلى إجراءات غير عادية لإصدار القوانين ، لأن الإجراءات العادية تصلح لمواجهة عملية التطوير وإصدار التشريعات والقوانين .

أى أن يكون الكيان الاجتماعى للمجتمع « كالعمارة » التى تستمد رسوخها وثباتها من توازنها الهندسى . ومن كل المواد الداخلة فى بنائها . لا من الملاحظة المستمرة لها .

أو من الأخشاب التى توضع هنا وهناك لـكى تسند المبنى وتحميه .

إن إقامة « نظام جديد » بهذا المعنى لـكلمة « نظام » هى المهمة الـكبرى للثورة ، أى ثورة . والثورة يبقى أمنها ناقصا إلى أن تحقق هذا الهدف النهائى وهو : التحول من « الثورة » إلى « النظام » . .

الثورة تهدم وتنسف وتشيل وتحط لـكى تصحح وتبنى وتعمل . المنظر ساعة الثورة — إذا التزمنا بمثل العمارة — أشبه بمنظر الأرض أثناء هدم مبنى قديم وإقامة مبنى جديد . كراكات تنسف الجدران القديمة . وأعمدة عارية من الأسمنت المسلح تنتصب دون أن يبدو لها منطق محدد . وأكوام من الطوب القديم المتآكل ، وأكوام أخرى من الطوب الجديد الذى لم يوضع فى مكانه بعد . وتراب وغبار . ولـكن غاية هذا كله هى أن يختفى التراب والغبار والـكراكات . وأن تنقشع الضجة عن عمارة جـديدة مسكونة يجرى فيها كل شىء بلا عناء .

والنظام الذى تريد الثورة أن تقيمه هو النظام الاشتراكى . فالهدف هو إيجاد مجتمع اشتراكى ، قادر ، بقواه الذاتية ، على أن يحمى نفسه من جهة وعلى أن يتطور تطوراً مستمراً من جهة

أخرى. فلا يعتمد وجوده واستمراره على وجود قيادة تاريخية لا تتكرر . . أو على إجراءات استثنائية ، أولا على أن الجهاز الإدارى فيه يتلقى أوامر معينة فيطيعها. .إنما يعتمد وجوده — أى المجتمع الاشتراكى — على أن الأجهزة المؤثرة فيه — عضويا وطبيعياً — من نفس نسيج الاشتراكية .

ولكن مهمة الانتقال بالثورة وإجراءاتها الاستثنائية إلى مرحلة « النظام » ليست مهمة سهلة . .

إن المبدأ الأساسى هنا وفى أى ثورة أخرى هو : سلامة الثورة أولا . . وعدم تعريضها لأى خطر لمجرد الرغبة فى الوصول إلى نظام مستقر جديد يستمد حمايته من نفسه .

ذلك أن سلامة الثورة ذاتها هى الضمان الوحيد لأن يتم الوصول يوماً إلى النظام الجديد . . إلى النظام الاشتراكى . .

ومن يضع عملية وضع النظام الجديد .. قبل سلامة الثورة .. كمن يضع العربة قبل الحصان .

سلامة الثورة إذن مبدأ أساسى . . ولكن سلامة الثورة النهائية هى فى الوصول بها — فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة إلى مرحلة النظام . .

هذه المهمة المزدوجة إذن : مهمة المحافظة على سلامة الثورة

من جهة ، ومهمة العمل على الوصول بالثورة إلى مرحلة النظام العادى للحياة.. هى فيما يبدو المهمة الكبرى الشاملة ، التى تندرج تحتها وتتفرع عنها كل واجبات الثورة فى العشر السنوات المقبلة.

* إلى أى حد تحتاج سلامة الثورة إلى تضييق ؟ .

* وإلى أى حد يحتاج توصيلها لمرحلة النظام إلى التفتح والإطلاق ؟ ..

بين هذين السؤالين ، تدور مهمة المؤتمر الوطنى فى البحث عن « شكل سياسى » للمرحلة المقبلة من رحلتنا إلى الاشتراكية .

وصف المرحلة المقبلة :

هل المرحلة القادمة مباشرة ، التى تبدأ من اليوم التالى لإنجاز الميثاق الوطنى وإقراره ، هى مرحلة « النظام الجديد » ، بالمعنى الذى أشرت إليه فى أول هذا الحديث ؟ .. أى المرحلة التى يمكن أن يقال فيها إن المجتمع الاشتراكى – فى حدود القوانين التى صدرت بالفعل – أصبح قادراً أن يحمى نفسه بنفسه ، ويطور نفسه بنفسه ، بهندسته الذاتية وكيانه الذاتى ؟..

كلا .. إنما الأقرب إلى الدقة فيما أعتقد هو أن نقول إن

المرحلة المقبلة هى « مرحلة انتقال » أخرى ، مرحلة انتقال أكثر ارتقاء وتطورا ..

لمــاذا ؟ ..

أولا ـ صحيح أن القوانين الاشتراكية قد صدرت وتغيير هيكل البناء الاجتماعى قد تم . ولـكن لا يمـكن القول بعد ، إن هذا التغيير قد حقق آثاره الاجتماعية كلها . . أو على الأقل إلى الدرجة التى تضمن له ألا يتراجع ..

ونأخذ القرية المصرية مثلا. إن الملـكية الزراعية قد حددت ، ولـكن لا يمـكن القول بأن القوة الاقتصادية أو القوة الاجتماعية قد أصبحت بالفعل فى يد المالك الصغير والعامل الزراعى . فأصحاب الثروة القديمة لهم أرصدة أخرى غير الأرض التى وزعت . أرصدة مالية وأرصدة معنوية وأرصدة تاريخية ، كفيلة بأن تجعل كفتهم هى الراجحة لبعض الوقت . إنما يمـكن القول بأن التوزيع قد أحدث أثره حين يتحول الملاك الصغار والأجراء من قوى مبعثرة إلى قوة اقتصادية لها وزنها ، عن طريق التعاون والنضج العملى ، وحين تختفى أو تضعف ذكريات زعامة المالك الـكبير ، وحين ترتفع درجة الوعى ونسبة التعليم ، ويتأكد ولاء الجهاز الإدارى ــ تلقائياً ــ لهذا المالك الصغير والعامل

الأجير .. بدلا من ولائه القديم الموروث للوجهاء والبارزين .

ثانياً ـ إن القيادات الاشتراكية الأصيلة الواعية — بدرجة من الوعى تلائم صفة القيادة — ليست متوافرة حتى الآن بالقدر الكافى لتغطية كل قطاعات الحياة العامة فى الريف والمدينة .

ثالثا ـ إن الوعى الشعبي العام بالاشتراكية لم يصل أيضاً إلى الدرجة التى تجعله السياج الواقي المنيع بغير حاجة إلى توجيه. إن مصلحة الكتلة الكبرى من الشعب فى الاشتراكية . وإن عاطفته اشتراكية وأمانيه اشتراكية .. ولكن الوعى شىء أكبر وأعمق وأدق من المصلحة والعاطفة والأمنية . إنه شىء يربط هذا كله برباط من المعرفة والتجربة والإصابة والخطأ .

رابعاً ـ إن التنظيم الشعبي .. أو الجيش المدنى الذى يستطيع أن يحمى النظام الاشتراكى ، ويعمق جذوره ويرعى تطويره فى جميع المستويات ، ليس موجوداً فى صورته الفعالة بعد ولن يصل إلى مستوى المهمة إلا بعد وقت ..

مهمتنا إذن أن نعترف بهذه النقائص وأن ندرك مسئوليتنا عنها .. وأن نسرع إلى تلافيها بأقصى سرعة ممكنة ..

فلابد أن يتطور مجتمعنا « معنويا » بالسرعة التى يتطور بها ماديا ..

ولابد أن يزيد مشاركة الناس فى الرأى والحكم والمشورة، بقدر ماتزيد مشاركتهم فى الأرباح وزيادة الإنتاج ، وفى بذل المجهود العنيف من أجل التفكير والتعمير والبناء ..

والمسألة هنا تنحصر فى أمور ثلاثة :

أولا ـ تحديد المسئولية ..

ثانيا ـ تنظيم الرقابة ..

ثالثا ـ إيجاد تنظيم شعبى يكون « تنظيما سياسيا » فى الدرجة الأولى .

تحديد المسئولية ، يعنى أن توزع الأعمال على شتى المستويات بحيث يكون هناك مسئول واضح عن كل مشكلة . يتحمل مسئولية الفشل ويحمل فخر النجاح ..

تنظيم الرقابة .. يعنى أنه لم يعد كافيا الإيمان بالثورة أو بالاشتراكية . ولكننا فى مرحلة البناء أصبحنا نحتاج إلى أن يكون المؤمن كفئا وخبيراً ومتمتعا بالقدرة الخلاقة .

وفى الصين الشيوعية ـ مثلا ـ رفع الشيوعيون بعد توليهم الحكم شعاراً يقول : إن كل فرد مسئول يجب أن يكون « أحمر وخبيراً » أى لا يكفى أن يكون أحمر شيوعيا فقط ، إنما يجب

أن يكون خبيراً أيضا . وأنهم بالتالى لا يحاولون أن يصنعوا الفرد الخبير فقط . أو الفرد الأحمر الشيوعى فقط ، فكل من هذين النموذجين أشبه بالإنسان الذى يسير على ساق واحدة ، فى حين أنه يجب أن يسير على ساقين اثنتين هما العقيدة والخبرة ، وهذا رغم ما هو معروف عن الشيوعيين من إعلاء للعقيدة الشيوعية فى ذاتها ، على أى اعتبار آخر مهما كان !

ولا شىء يوجد هذه الصفات فى كل الأشخاص ذوى المراكز القيادية إلا الرقابة . . رقابة القانون ورقابة الشعب . .

إن الثورة نفسها لها حصانة . وأهدافها لها حصانة . ولكن الذين يتصدون للعمل تحت لوائها لاحصانه لهم إلا بقدر سلامة عقيدتهم وسلامة عملهم ...

وهذه الرقابة يجب أن تنظم بصورة عملية قاطعة ..

رقابة على الدولة كوزارات ومصالح ومؤسسات... أمام مجلس الأمة الذى يكون له حق سحب الثقة من الوزير ، وبالتالى خروجه من منصبه .

ورقابة على الدولة كفكرة ومذهب واتجاه .. أمام التنظيم الشعبى .

ورقابة على الدولة كإدارة .. أمام المجالس المحلية ...

فضلا عن الرقابة العامة الممثلة فى شتى وسائل الأعلام من صحافة وندوات وكتب ...

بإيجاد هذه الرقابة الجدية الحرة ، الغير مقيدة إلا بقيد المبدأ الاشتراكى . يمكن إيجاد «البوتقة» التى تخرج لنا الكفاءات .. والقيادات .. والعناصر الصالحة التى يمكن أن تقوم بدور « الأسمنت المسلح » فى البناء الجديد .

تبقى « ثالثا » وهى إيجاد تنظيم شعبى يكون تنظيما سياسيا فى الدرجة الأولى ...

والتنظيم الذى كان موجودا هو الاتحاد القومى ...

وقد تعرض الاتحاد القومى فى الشهور الأخيرة لانتقادات كثيرة يمكن القول إنها تلتقى كلها حول نقطة رئيسية هى : تسرب العناصر الرجعية إليه ..

والواقع أن هذا هو نصف الصورة .

صحيح أن العناصر الرجعية تسربت إليه .. ولكن ماذا صنعت العناصر غير الرجعية من نشاط ؟ .. ماذا وجدت العناصر غير الرجعية من مجالات للعمل والمناقشة والنشاط الثورى ! ..

هذا هو السؤال ..

إن جزءا من مشكلة الاتحاد القومى كان ولا شك أنه لم

يتكون أساسا من الفئات ذات المصلحة الطبيعية فى الاشتراكية ...
وهذا معنى القول بتسرب العناصر الرجعية إلى مفاصله .

والجزء الآخر من المشكلة ، هو أن الاتحاد القومى نشأ وقام على أساس نوع من النشاط الإدارى المحض ، لا النشاط السياسى ...

كانت هناك مكاتب للنشاط النسائى والاجتماعى والعمالى وغيرها .. ولكن لم يكن هناك مكتب سياسى .

مع أن المكتب السياسى هو الذى يلون كل ألوان النشاط الأخرى باللون السياسى .. الذى يميزها عن غيرها . والذى يعصمها من الانزلاق إلى مجرد النشاط «الفنى» أو « الإدارى » أو النشاط الذى ينظر إلى المصلحة اليومية العاجلة لهذه الفئة أو تلك ..

والجانب « الإدارى » من نشاط التنظيم الشعبى هام بغير شك .. أى الجانب الذى ينصب على حل مشكلة الرى فى قرية أو مشكلة عمال مفصولين .. إلى آخره . ولكن هذا كله لا يصنع قاعدة شعبية مالم يكن يسرى فى كل أنواع النشاط « خيط سياسى » واضح يربطها ويعطيها اللون الخاص بها .

إن حل مشكلة فرد لا يؤدى بالضرورة إلى كسبه لجانب

المبدأ الاشتراكى مثلا . ومن الخطأ أن نعتقد أن مجرد تحقيق مصلحة الفرد ، يغنى عن تغيير عقليته و نفسيته وتزويده بطاقة من الوعى والإيمان . إن كل الثورات الدينية والاجتماعية ه. كل الأنبياء والزعماء والقادة .. سارت دعوتهم على أكتاف المؤمنين الذين تغيرت ـ بالفعل ـ عقولهم وأرواحهم من الداخل ..

أين المكتب السياسى ؟ أين النشرات السياسية الداخلية الدقيقة المدروسة الواقعية ؟ .. أين معاهد البحث السياسى على مستوى عال لدراسة المشاكل على الطبيعة ومن وجهة النظر العقائدية من جهة ، ومعاهد التدريب السياسى للفئات المتفتحة النشيطة من جهة أخرى ؟ .. أين الجهات التى تنظم وتوالى الاتصال والتفاعل مع الحركات السياسية فى العالم العربى خاصة وفى العالم كله بوجه عام .. على مستوى شعبى ؟ ..

أين البحث الدائم عن العناصر الممتازة فى كل المستويات وكسبها إلى العمل الإيجابى ، لا مجرد انتظار قدوم راغبى الانتفاع ؟ ...

ولكن الواقع أن الاتحاد القومى نفسه تشكيل لم يكتمل وجوده أبدا . بدليل أن لجنته العليا وبما يتفرع عنها لم تتشكل قط ...

ولقد آن الأوان ، إلى جانب هذا كله ، أن يكسب التنظيم الشعبي صفة « الوضوح النظرى » وصفة التأكيد على المبدأ الذى يعمل على تطبيقه .. وبالتالى آن الأوان أن يتغير اسمه من « الاتحاد القومى » إلى « الاتحاد الاشتراكى » ...

والمسألة ليست مجرد تغيير اسم ، كما يغير الفرد اسمه فى المحكمة من أحمد إلى محمود .. كلا . إنما المسألة هى أن التنظيم الشعبي يجب أن يحمل الشعار الذى يؤمن به ويعمل له وينتمى إليه . ويجب بالتالى أن يكون أكثر تحديدا فى العناصر التى تدخل فيه وفى المهمات التى يضطلع بها .

تعبير « اتحاد قومى » قد يكون أدق فى وصف ما هو كائن الآن بالفعل من حيث الأمر الواقع ، ولكن هذا الأمر الواقع هو بالذات ما نريد تغييره . أما تعبير « الاتحاد الاشتراكى » فهو أدق فى وصف ما سوف يكون أو ما ينبغى أن يكون . هو تعبير أدق فى وصف رسالته . ومن الخير أن يرتبط – حتى فى الاسم – برسالته وغايته . لا بحاضره الذى يريد تطويره !

طبعا ، من الممكن أن يقال إن الاسم فى حد ذاته ليس هاما . فهناك حركات حملت اسم الاشتراكية ، ولم يكن لها من الاشتراكية

نصيب .. بل كانت أعتى خصم للاشتراكية .. كالحزب الوطنى الاشتراكى الهتلرى الذى عرف باسم النازى ، والذى قام على أساس تضليل الجماهير باسم الاشتراكية ؛ لضرب الاشتراكية ولتدعيم وحماية الإقطاع الزراعى العريق والاحتكارات الصناعية الكبرى .

وبالعكس فإن هناك حركات اشتراكية لا تحمل اسم الاشتراكية كالحزب الديموقراطى الغينى (حزب سيكوتورى) أو حزب العمال البريطانى .

. . . إلى آخر الأمثلة التى يمكن سردها فى هذا السبيل .

ولكن هذه الحجج كلها مردود عليها ..

فكل هذه الأمثلة استثناءات ، أما الأغلبية الساحقة من الحركات الاشتراكية فهى تحمل اسم الاشتراكية . وهذا هو الوضع الطبيعى والمنطقى . أما عن الأحزاب التى تحمل اسم الاشتراكية زيفا وبهتانا ، فهى ليست حجة ، لأن التزييف أمر تتعرض له عادة كل الشعارات وكل الدعوات فى جميع الظروف . وتمسك التنظيم السياسى بالاسم الذى يعبر عن محتواه الحقيقى لا يسهل بالتأكيد مهمة المزيفين ، ولكنه قد يزيدها صعوبة ..

ومع ذلك ، فإننى أول من يعترف بأن مجرد تغيير الاسم

ليس فى حد ذاته شيئا كبيراً . وهو أمر لا قيمة له ما لم يكن علامة على تغيير أعمق وأشمل .

تغيير يتناسب مع الثورة التى طرأت فى بلادنا بين تاريخ مولد فكرة الاتحاد القومى لأول مرة فى دستور سنة ١٩٥٦ وبين سنة ١٩٦٢ .

فحتى سنة ١٩٥٦ بل وإلى ما بعدها بفترة من الوقت ، كان طابع المعركة التى نخوضها هو الطابع القومى . كانت معركة ضد الاحتلال العسكرى والاستعمار الاقتصادى والأحلاف العسكرية وشتى صور النفوذ الأجنبى. وكلما كان انتصارنا فى هذه المعركة ينمو ويرسخ كان فجر الثورة الاجتماعية يزداد ظهورا واقترابا ، إلى أن ملأت شمسها كبد السماء بقوانين يوليو سنة ١٩٦١ ..

بهذه القوانين تحددت المهمة بشكل نهائى ، واكتملت ملامح الصورة التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها . وأصبح من المنطقى أن يقال إن الاشتراكية لا يمكن أن يبنيها ويحرسها ويطورها إلا اشتراكيون ...

صحيح أنه لا يمكن القول أن لدينا وفرة من الاشتراكيين الذين يمكن أن يحملوا المسئوليات كاملة فى جميع المجالات .

ومن غير المعقول أن يقال لثورة ما أن تتوقف إلى أن يتم (صنع!) الاشتراكيين ثم تبدأ فى بناء الاشتراكية . ولكن المعقول واللازم هو : أن نسرع — ونحن نبنى الاشتراكية — فى بناء الاشتراكيين أنفسهم !

وكيف يمكن أن يتم بناء الاشتراكيين ، إلا فى تنظيم اشتراكى بالذات ؟

إن التنظيم الشعبى (يفترض) أن من ينضم إليه ويعمل فى صفوفه لا بد أن يكون اشتراكيا .. بحكم وضعه الطبقى ومصلحته ، أو بحكم ثقافته أو بحكم استعداده للتجاوب مع الأهداف العامة للمجتمع الاشتراكى .

ولكن هذه الصورة (المفترضة) قد تكفى المواطن العادى فى بعض المراحل ولكنها لا تكفى للعضو العامل فى التنظيم الشعبى ، الذى يجب أن يكون (قياديا) فى مستواه ، وفى البيئة التى ينتمى إليها . هذا العضو العامل يحتاج إلى درجة أعلى .. لن تتوفر إلا إذا تبلورت داخل التنظيم الواسع نواة نشيطة مناضلة تؤثر وتتأثر ، تدرب وتتدرب ، وتبث فى التنظيم الواسع المتكون على أساس الانتخاب صفات التنظيم الحزبى الذى يقوم على أساس الامتحان والتجربة والانتقاء . . .

الدراسة النظرية والتدريب العملى

وحين نفكر فى أى الأساليب يمكن أن تخلق لنا عناصر اشتراكية واعية صلبة قادرة .. نجد أن كل الوسائل تندرج تحت عنوانين اثنين .

* الدراسة
* والتدريب . . .

الدراسة .. لها مستويات كثيرة . . .

* فهناك فكرة إنشاء معهد للأبحاث الاشتراكية . وهو ليس معهداً لإعطاء الشهادات وتخريج الطلبة والطالبات . ولكنه معهد للقيام بأبحاث نظرية وتطبيقية حول واقعنا المحلى وتأثره بالخطوات الاشتراكية ، واستنباط النتائج ودراسة المشكلات على الطبيعة فى بيئتها .. إلى جانب أبحاثه فى تجارب البلاد الاشتراكية الأخرى ، وفى ظروف البلاد المهيأة لمثل تجربتنا كالبلاد العربية . . . وأبحاثه فى أثر احتكاك تجربتنا بالتيارات السياسية والاقتصادية العالمية . .

إنه معهد كل رسالته تكوين مجموعات باحثة تنشر أبحاثها ووثائقها لتنير ذهن المشغولين بالتنفيذ فى شتى القطاعات ..

والشباب الذين يلتحقون بمثل هذا المعهد لا يحصلون على شهادات مقابل امتحانات يؤدونها ، ولكن لأنهم اشتركوا فى أبحاث

ودراسات معينة ، الأمر الذى يكون بمثابة تدريب وإعداد لهم ..

* وهناك فكرة إنشاء معاهد أخرى مفتوحة للدراسة يلتحق بها الشباب والعمال والموظفون والفنيون .

* وهناك حلقات الدراسة والتوعية التى تنظم فى مقر النقابات والجمعيات التعاونية وكل المجالات الممكنة بصورة بعيدة عن صورة (المحاضرات) أو (المقررات) المعينة :

* وهناك خلق مجالات المناقشة والجدل داخل الجهاز الشعبي فى شتى اللجان والمكاتب .

أما التدريب .. فهو الامتحان الحقيقى الذى يكون العناصر الاشتراكية الحقيقية . . . فالتدريب هو الذى ينقل الدراسة والوعى من العقل إلى الدم والأعصاب والأخلاق والصفات ! ..

والحركات الاشتراكية حين تكون فى المعارضة يكون تدريب أفرادها هو مواجهة ظروف المعارضة والنضال الصعب . أما حين تكون فى الحكم فالتدريب هو (زج) أفرادها فى مهمات بين جماهير الشعب .. سواء كانت مكافحة الدودة أو البلهارسيا أو محو الأمية أو العمل داخل النقابات والجمعيات التعاونية .. المهم هو (زجهم) فى مجال العمل الإيجابى بين الجماهير ؛ لينجح من ينجح ويفشل من يفشل ويتراجع من لايجد الطريق ملائماً !

الميثاق

- رد على السطحية الفكرية
- تقييم سريع لتاريخ مصر
- كيف تتحقق « سلمية » الصراع الطبقى
- مساواة المرأة بالرجل ..
- معنى الاشتراكية العلمية

الميثاق

إن أول ظاهرة فى الميثاق هى أنه رد قوى على نوع معين غريب من السطحية الفكرية ينتشر بين كثيرين من الأفراد ومن الحركات السياسية فى بلادنا وفى العالم العربى كله بوجه عام . .

هذا النوع الخاص من السطحية هو : النظر إلى المشاكل المختلفة على أنها أجزاء منفصلة ، لا على أنها كلها جسد واحد له نبض واحد ...

من الشائع جدا أن نجد حركات سياسية أو نجد أفرادا ينظرون إلى قضية الحرية والديمقراطية – مثلا – على أنها بند قائم بذاته يفحصونه ويدلون برأى خاص فيه . أو ينظرون إلى قضية التنمية الاقتصادية على أنها مشكلة فنية ويعالجونها وحدها على هذا الأساس . أو ينظرون إلى موضوع الاشتراكية وعدالة التوزيع فيحددون غاياته البعيدة ويطالبون بوضعها موضع التطبيق اليوم أو غدا دون ما نظر إلى اعتبارات أخرى . . هكذا فيما يتعلق بقضايا الاستقلال الوطنى ، أو الوحدة ،

أو الموقف الدولى . . أو التراث التاريخى .. إلى آخره ..

ولا شك أن كل مشكلة من هذه المشاكل تحتاج إلى دراسة خاصة عميقة قائمة بذاتها .. ولكن الوقوف عند هذه النظرات المجزأة — مهما بلغ عمقها — ينطوى على سطحية خطرة . فالأهم بعد ذلك هو الدراسة التى تجمع كل هذه المشاكل فى نظرة واحدة وفى كيان واحد . ان وضع هذه القضايا كلها معاً والاعتراف بأنها كلها تطالبنا بالحل فى وقت واحد ، وبأنها كلها تتفاعل وتؤثر فى بعضها البعض .. الاعتراف بالرابطة « العضوية » الوثيقة بين كل هذه القضايا هو الذى ينقلنا إلى مستوى فكرى جديد . ويفتح أمامنا آفاق من الفهم جديدة . وهو أول الطريق إلى اختيار الحلول السليمة ...

ولنشبه هذه القضايا كلها بجسم الإنسان . إن جسم الإنسان له أجزاء كثيرة . فيه يدان وساقان وذراعان وفيه قلب وفيه رأس وفيه عينان . والأطباء يتخصصون أحيانا فى بعض أجزاء هذا الجسم .

طبيب يتخصص فى القلب وآخر فى الجلد وآخر فى العيون وآخر فى الأعصاب . ولكن الطبيب الذى ينظر إلى الجزء الخاص به ، الجزء الذى يعالجه ، على أنه جزء منفصل ومستقل

تماما ، هو طبيب يحكم على الإنسان الذى يعالجه بالموت . فكل محاولة علاج يجب أن تحسب حساب كل كيان الإنسان وخلاياه وكل نقط القوة والضعف فيه .

كذلك فإن النظر إلى كل قضايا الأمة على أنها قضية واحدة تربط أجزاءها نفس الشرايين والأعصاب ، هو حجر الأساس فى بناء الحل السليم .

مثلا ...

هل يمكن النظر إلى قضية الديمقراطية منفصلة عن قضية الإصلاح الزراعى وتوزيع الأرض ؟ ..

مستحيل . فقبل ثورة ٢٣ يوليو كانت هناك أصوات تطالب بتوزيع الأرض ولكن هذه المطالبة كانت عبثا . فالسلطة التشريعة والتنفيذية والحزبية كانت فى يد الفئات التى ستوزع أراضيها ، ومن المستحيل أن نتصور أن تقدم هذه الفئات على أن توزع أرضها بنفسها ، أو توزعها وهى فى مقاعد السلطة والحكم ، فى حين أن هذه الأرض نفسها هى مصدر قوتها وهى وسيلتها إلى مقاعد السلطة والحكم . إذن فتوزيع الأرض لايتم إلا بتغيير الذين يتولون السلطة التشريعية والتنفيذية والحزبية ، وبعدم إعطائهم أية فرصة ليعرقلوا توزيع الأرض بأى شكل من الأشكال ..

ولكن توزيع الأرض ليس غاية فى حد ذاته . إن الغاية الحقيقية هى رفع مستوى معيشة الفلاح الذى تتكون منه أغلبية الشعب . وتوزيع الأرض خطوة فى الطريق السليم نحو هذه الغاية . ولكن الاقتصار على هذه الخطوة مستحيل فترك الفلاح لنفسه ولخمسة فدادين لاتكفى لاجتذابه إلى هذا العالم الحديث المتطور الذى تتزايد حاجاته ويرتفع مستواه يوما بعد يوم . إنما لابد من حركة تعاونية عميقة تتمكن من تنظيم العمل على مساحات كبيرة من الأرض تضم ملكيات كثيرة صغيرة ، وتتمكن من «تصنيع» العمل الزراعى مع الزمن سواء فى ميدان الزراعة نفسها أو فى ميدان تجميع الثروة الحيوانية أو التسويق .. إلى آخره . ذلك أن رفع الإنتاجية وتصنيعها وتزويدها بكل ماتقدمه الخبرة ويقدمه العلم الحديث مستحيل إلا على هذا المستوى ، ولهذا لابد من الأخذ بالنظام التعاونى ..

وهكذا يمكن أن نبدأ من أية نقطة ونتسلسل حتى نصل إلى آخر الشوط ويمكن أن نبدأ من مشكلة التصنيع فتقودنا المشاكل ، مترابطة متماسكة ، حتى نصل إلى مشكلة الحرب الباردة ، يمكن أن نبدأ من موضوع الوحدة العربية فنجد

أنفسنا بعد لحظات فى قلب مشكلة التنظيم الشعبى .

هذه النظرة الواحدة .. هذه الدراسة التى ترتفع إلى مستوى إدراك كل القوانين والاعتبارات المؤثرة فى كل القضايا .. هى الدرس الأكبر الذى يلقيه الميثاق على السطحيين الذين يضعون المشاكل فى صناديق مغلقة ، كل صندوق منها منفصل عن الآخر .

إن الميثاق يستوعب تراث هذا الشعب وصفاته النفسية الكامنة كما يستوعب القوى المادية التى نملكها والقوى المادية التى تنقصنا ونحتاج إلى الحصول عليها .. إنه يستوعب الظروف الدولية والنظريات والتجارب الإنسانية .. ويستوعب التطور المادى والمعنوى فى العالم وما يستلزمه من غربلة وتغيير وتطوير لهذه التجارب .. ويستوعب مشاكل التنمية الزراعية والصناعية فى مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضا .. ويستوعب هذا كله فى علاقاته بالقوى الاجتماعية الجديدة التى تولد أو التى يجب أن تولد وتدفع إلى الإمام وتعطى صفة القيادة مع مضى التطور إلى الإمام وهى قوى العمال والفلاحين .

إنه درس إلى الذين يمسكون بعنق المشكلة .. أو ساقها .. أو شعر رأسها ومطالبة لهم بأن ينظروا إلى جسد المشكلة

كله .. وأن يعرفوا أنها ليست مشكلة هذا الجزء أو ذاك .. ولكنها مشكلة حياة الجسد بأكمله .. الحياة التى لاتتجزأ !

وكل بطل حقيقى فى التاريخ ، وكل حركة ثورية ناجحة فى التاريخ ، استطاعت أن تضع « نظرية للعمل » .. لم تتمكن من ذلك إلا بارتفاعها إلى هذا المستوى فى التفكير : مستوى تجميع كل الأجزاء فى « كل » واحد .. ومستوى إدراك « النسب » الحقيقية بين هذه الأجزاء ..

و « الثورة الشاملة » التى ذكرها عبد الناصر فى الميثاق مراراً لم تكن ممكنة بغير هذه « النظرة الشاملة » .

وحصيلة التجارب الثورية خلال عشر سنوات ، بما فيها من التجربة والخطأ ، ومن الدراسة والإلهام ، تجد فى هذا الميثاق نقدها ، وتاريخها ، ومنطقها ، كما تجد فيه تحولها من أجزاء متناثرة إلى « نظرية واحدة للعمل » .

تقييم هام لتاريخ مصر :

ومن الملامح البارزة فى الميثاق أنه عمد إلى تقييم تاريخ مصر الحديث وتصحيح بعض آراء المؤرخين عنه وإنصاف أبطاله واستخراج العبرة التاريخية منه .. وقد جاء هذا التقييم خالياً من

التعصب الوطنى الضيق وخالياً من روح الإنكار على الأولين ما قدموه فى الحدود التى سمح بها جهدهم أو ظروفهم ، وهو مالا يقدر عليه إلا قائد ثورة ناجحة واثقة من نفسها ، ثقة تبرئها من العقد . من ذلك مثلا قول الميثاق :

« لم تكن الحملة الفرنسية على مصر فى مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت كما يقول بعض المؤرخين .. فإن الحملة الفرنسية حين جاءت وجدت الأزهر يموج بتيارات جديدة تتعدى جدرانه إلى الحياة فى مصر كلها .. على أن الحملة الفرنسية جاءت معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى ذلك الوقت .. جاءت ومعها لمحات من العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الأوربية بعد أن أخذتها من غيرها من الحضارات والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .. جاءت معها بالأساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .. وكان هذا الزاد يحمل فى طياته ثقة بالنفس كما كان

يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى » . . .

أو

« ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهد محمد على .. وإذا كان هناك شبه إجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر .. فإن المأساة فى هذا العهد هى أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه .. ولقد ساق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب » ..

وبنفس هذا الأسلوب فى تقييم التاريخ وتركيز عبرته فى « جرعات » حاسمة .. مضى يعبر مراحل تاريخنا الحديث إلى ما بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو فأشار إلى الاحتمالات التى تنازعت الثورة بعد مولدها .

« لقد كان يمكن أن يتحول الحدث الكبير إلى مجرد تغيير للوزارة القائمة أو لنظام الحكم . وكان يمكن أن يتحول إلى

دكتاتورية تضيف إلى التجارب الفاشلة تجربة أخرى فاشلة . .
ولكن الذى حدث هو أن أصالة الوعى الثورى وقوته رفضت
كل احتمالات قيام دكتاتورية عسكرية ووضعت القوى الشعبية
وفى طليعتها قوى الفلاحين والعمال موضع القيادة الفعلية ..
كما تمرد الوعى الثورى الأصيل على منطق دعاة الإصلاح واختار
طريق الثورة الشاملة » . .

على أن أبرز ما فى تاريخ الميثاق لمصر وتقييمه لهذا التاريخ ،
أن عين عبد الناصر لم تكن على الأسماء الكبيرة والوقائع
الكبيرة والغزاة والملوك ، ولكنها كانت دائماً على « القوى
الكامنة » فى الشعب ، لا القوى الظاهرة التى تشغل صفحات
كتب التاريخ بوقائعها وتحركاتها .. كقوله مثلا بعد نكسة
محمد على .

« على أن روح هذا الشعب لم تستسلم . وإنما استطاعت تحت
المحن العصيبة فى هذه الفترة أن تختزن طاقات تحفزت لإطلاقها
فى اللحظة المناسبة . وكانت هذه الطاقات هى العلم الذى حصل
عليه آلاف من شباب مصر الرواد ممن أرسلوا أيام الصحوة التى

سبقت النكسة من حكم محمد على إلى أوربا ليتمكنوا من العلم الحديث .. » إلى آخر الفقرة وهو أمر يتكرر فى مواضع كثيرة .

النقطة الثالثة التى أريد أن أضع تحتها خطا من نقط الميثاق ، هى أن الميثاق قد حدد مكاننا من الجدل الذى نشب فى السنوات الأخيرة مرارا حول علاقتنا بالتجارب الإنسانية الأخرى . والنظريات الأخرى . فقد كان هناك الحرفى الذى يصل إلى حد التبعية ، وكان هناك أيضا الذين ينحرفون فى تفسير عبارة « الاشتراكية النابعة من واقعنا » لكى يقطعوا تماما كل ما بينها وبين التجربة الاشتراكية والفكر الاشتراكى فى شتى صوره ومواضعه . . .

هنا اتخذ الميثاق الموقف السليم الوحيد ، معبرا عنه فى أكثر من موضع .

ففى موضع يذكر الميثاق أن من بين ضمانات نجاح النضال الشعبي « فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية ، يأخذ منها ويعطيها . لا يبعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد » .

وفى موضع آخر يقول : « إن الحاجة إلى طريق جديد

لا تصدر عن رغبة فى التجديد لذاته ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية . إنما لأن الثورة العربية تواجه ظروفا جديدة ولا بد لها لموجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد الحلول الملائمة لها ، ومع أن خصائص الشعوب ومقومات الشخصية الوطنية تفرض خلافا فى منهاج كل منها لحل مشاكله ، إلا أن الخلاف الأكبر هو ما تفرضه الظروف المتغيرة التى تسود العالم كله وتحكمه خصوصا بعد التغييرات البعيدة المدى التى طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية . إن هذه الظروف تأتى بتغييرات شاملة وعميقة على الجو الذى يجرى فيه النضال الوطنى لكل الأمم . وليس معنى ذلك أن النضال الوطنى مطالب بأن يخترع مفاهيم جديدة لأهدافه الكبرى ، ولكن معناه أنه مطالب اليوم بأن يجد الأساليب المسايرة لاتجاه التطور العام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة » .

وفى فقرة ثالثة يقول : « إن العمل الاشتراكى لم يعد حتما عليه أن يلتزم التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها فى القرن التاسع عشر » .

وأيضا : « إن التجارب الاجتماعية لا تعيش فى عزلة عن

بعضها البعض ، وإنما التجارب الاجتماعية كجزء من الحضارة الإنسانية ستعيش بالاتصال الخصب وبالتفاعل الخلاق ، إن التجارب الاجتماعية قابلة للإنتقال ولكنها ليست قابلة لمجرد النقل . قابلة للدراسة المفيدة ولكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار » .

الطبقات بين الحرب والتذويب :

وبعض الناس — من أهل اليمين المتطرف — يفزعهم أن يقال إنه يجب تذويب الفوارق بين الطبقات ، يحسبون أن هذا معناه أن يكون كل الأفراد متساوين تماما مائة فى المائة دون اعتبار لجهد أو كفاءة أو أخلاق . فى حين أن بعض الناس — من أهل اليسار المتطرف — يقولون إن تذويب الفوارق بين الطبقات دون « حرب » وفى إطار من « الوحدة الوطنية » وبالأسلوب السلمى هو مهادنة للرجعية وإبقاء عليها ، الأمر الذى لا يؤدى جديا إلى تذويب الطبقات .

وكلا الطرفين يفهم الأمر فهما خاطئا .

فليس فى الميثاق نصا ولا روحا أية لمحة تشير إلى هذا الفهم الساذج للمساواة ،وهو أن يكون العالم كالجاهل،والنشيط كالبليد.

هذا عن اليمين المتطرف ..

أما عن اليسار المتطرف ، فإن تذويب الفوارق بين الطبقات فى إطار من الوحدة الوطنية وبدون حرب أهلية ليس واردا بمعنى أن تجلس كل الطبقات حول مائدة مستديرة وتحل متناقضاتها حول فنجان قهوة ، مع احتفاظ كل منها بمركز قوته أو بمركز ضعفه ..

كلا . فالميثاق بعد أن يقول : « إن الصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره وإنما ينبغى حله سلميا فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات» يضع على عاتق الثورة — لهذا الغرض — مهمة أساسية مبدئية وهى « تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ومنعها من أية محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم » .

ويقول الميثاق بعد ذلك : « إن سلمية الصراع الطبقى لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شىء من جميع أسلحتها » ..

لماذا ؟ « لأن الصراع الطبقى ودمويته والأخطار الهائلة منه هى فى الواقع من صنع الرجعية التى لاتريد التنازل عن مراكزها

الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير . إن الرجعية تملك وسائل المقاومة . تملك سلطة الدولة ، فإذا انتزعت منها لجأت إلى سلطة المال ، فإذا انتزعت منها لجأت إلى حليفها الطبيعى وهو الاستعمار » .

ثم إن معنى « إزالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب وإنما يفتح المجال لإمكانية حلها سلمياً » .. ويعقب على ذلك بأهمية « تحالف قوى الشعب العاملة » .

واستطراداً من هذه النقطة .. يلاحظ أن بعض الناس ممن يخافون من استخدام عبارة تذويب الفوارق بين الطبقات ، يخافون من استخدام عبارات أخرى مثل :

* الاشتراكية العلمية .

* النقد الذاتى .

* القيادة الجماعية .

فيم الخوف ؟

إن عبارات القاموس السياسى ليست ملكا لأحد .

إن عبارات القاموس السياسى ليس لها فى هذا القاموس تفسير حرفى لا يجوز الخروج عنه ..

ومن السهل دائماً ، مع قراءة أية وثيقة ، أن يستخرج الإنسان سطراً واحداً يقول إنه يدل على الشيوعية وآخر يدل على الرجعية ..

ولكن العبارات الواردة فى أية وثيقة - كالميثاق - تفسرها الوثيقة كلها ..

فالاشتراكية العلمية مثلا فى الوثيقة لا يمكن أن تعنى الإلحاد ، وفى صلب الميثاق كل هذه السطور القوية عن العقيدة الدينية وعن الإيمان ..

ولا أحد يفهم الأمور على غير هذا النحو إلا من فى نفسه مرض ، أو من يريد التشويه لمجرد التشويه ..

إن عبارة الاشتراكية العلمية هنا تميز اشتراكيتنا عن الاشتراكيات الخيالية ، التى عرفتها كتب الفلاسفة ، وتربطها بالعلم الحديث ، كما أنها عبارة تعنى أننا نعترف بأن بناء الاشتراكية لا يتم بالأمانى الطيبة والمواعظ الحسنة ، ولكنه يقوم بإدراك القوانين الموضوعية للتطور التاريخى وللواقع المعاصر وللعلاقات الاجتماعية ، واكتشاف طرق علمية إيجابية لتفجير القديم منها وإقامة الجديد الذى يستطيع أن يواجه امتحان الحياة ..

على أن الأمر الذى لا يقل عن هذا كله اهمية هو : إيجاد طريقة لوضع هذه المبادىء موضع التطبيق ، ولحراستها وحمايتها حتى تنتقل من مرحلة الثورة إلى مرحلة النظام ...

وقد نص الميثاق على أساليب محددة لهذه الحراسة .. من بينها وضع التنظيمات الشعبية فوق الأجهزة الإدارية ، وجعل نصف عدد الأعضاء على الأقل فى المجالس بما فيها مجلس الأمة من العمال والفلاحين ..

ولكن هذا ايضا ليس ضمانا كافيا .

إننا نقول إن العمال والفلاحين هم أصحاب المصلحة الطبيعية فى الاشتراكية .. وهم لذلك حراسها الطبيعيون أيضا ...

ولكن هذا لا يغنى أبدا عن إيجاد عناصر مستنيرة واعية مؤمنة من بين صفوف العمال والفلاحين ، بحيث نرفع الكفاءة السياسية لهذه الطبقات ونرفع مستوى قدرتها على هذا الدفاع عن الاشتراكية ..

وهذا لا يكون إلا بإيجاد التنظيم الشعبي النشيط ، الديموقراطى الصميم ، الذى تتوافر له صفات العمل الدائب والتدريب المستمر والرقابة الحرة .

وفى الميثاق وعد قوى بهذا كله ..

وهو وعد نترقبه ، ونتمسك به .

ومن أبرز ملامح الميثاق أنه قطع بنص صريح فى قضية اجتماعية خطيرة ، هى مساواة المرأة بالرجل فقال إن المرأة يجب أن تتساوى بالرجل ، وأن بقايا الأغلال يجب أن تسقط لكى تساهم المرأة بإيجابية وعمق فى صنع الحياة ..

وقد ترددت آراء خصوم تحرر المرأة طويلا بين منع المرأة تماما من العمل وبين السماح لها به بشرط الحاجة .. وهم فى نفس الوقت أصبحوا يعترفون لها بحق طلب العلم فى شتى مراحله .

فما هو الفارق العملى بين السماح لها بالعلم والسماح لها بالعمل ؟ ما هو الخطر الذى يكمن هنا ولا يكمن هناك ؟ ..

وكيف تكون المرأة مؤهلة لأن تعمل «فى حالة الضرورة» ما لم تكن قد تمرست بالعمل أصلا ؟ أى عمل يمكن أن تعمله امرأة « فى حالة الضرورة » إذا كانت قبل ذلك لا تعرف شيئا ولا تجيد عمل أى شىء وليست فى بيئة تسمح بالعمل أصلا ؟ .. أى عمل يمكن أن تلجأ إليه المرأة فى حالة الضرورة هذه إلا العمل غير الشريف ؟ ..

وأى حطة لها وللعمل نفسه حين لا تكون هناك امرأة تعمل إلا تلك التى تقف على شفا الموت جوعا ؟

على أن هناك سؤالا أهم :

أليس مجتمعنا المصرى كله فى حالة « ضرورة » ؟ .. أليست الصورة العامة الشائعة لأغلبية شعبنا هى الفقر والإملاق والمرض والأمية ؟ .. أليس هذا التخلف الاقتصادى الساحق ضرورة تحتم على كل رجل وكل امرأة أن تعمل وأن تساهم فى رفع مستوى معيشة بيتها ووطنها فى نفس الوقت ؟ ..

ومع ذلك .. فإن بعض الذين يعارضون حق العمل للمرأة يظنون أن معناه « إلزام » كل امرأة بأن تعمل قسرا ! وهذا بالطبع غير وارد . إن المقصود هو إعطاؤها « حق » العمل وفى كل بلاد الدنيا نساء يعملن ونساء لايعملن . كل واحدة تقيس ظروفها وفق ماترى أنه مناسب لها .

وانتقل إلى نقطة أخرى تمس صلب الميثاق هذه المرة ، وقد جاءت عباراتها على لسان بعض المتحدثين فى المؤتمر الوطنى وهى قولهم إن روسيا تحكمها قوانين روسية وانجلترا تحكمها قوانين انجليزية وامريكا تحكمها قوانين أمريكية ، وبالتالى فيجب الا تنبع قوانينا إلا من تراثنا وحده .

وقد ضربوا المثل على القوانين الغربية الموجودة عندنا بالنصوص الخاصة بالزنا مثلا . ولو كان الأمر أمر مطالبة

بتغيير مثل هذا النص او غيره فالاقتراح مقبول بغير شك ولكن غير المقبول هو الخروج من التخصيص إلى التعميم ، والانتقال من مبدأ حذف ملا يلائمنا إلى مبدأ حذف كل ما كان حصيلة تجربة مجتمع آخر لمجرد أنه لايجب من حيث الأساس أن نستفيد من تجربة مجتمع آخر !

والأمر هنا ليس أمر قوانين خمر وزنا فقط ولكنه امر قوانين سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة .

هذا هو المعنى الأساسى الخطير الذى أعترض عليه .

أولا . . أن القول بأن أمريكا تحكمها قوانين أمريكية وفرنسا تحكمها قوانين فرنسية وانجلترا تحكمها قوانين انجليزية . . ليس صحيحاً . إن التفاصيل وحدها فرنسية وانجليزية وأمريكية . . ولكن المبادىء الأساسية العامة لاوطن لها ولا جنسية . فجذور القوانين الأساسية الفرنسية النابعة من الثورة الفرنسية مختلطة بجذور المبادىء الأساسية النابعة من ثورة الاستقلال الأمريكية مختلطة بجذور المبادىء الأساسية فى التشريعات الإنجليزية . والقوانين التى تحكم روسيا ليست قوانين روسية بمعنى أنها ترجع إلى مئات السنين وإلا لبقيت القوانين القيصرية . . أنها قوانين صاغ مبادئها الأساسية

مفكرون ألمان وانجليز مثل ماركس وانجلز وحركات سياسية أوربية بوجه عام لا روسية فحسب . .

فهذه الأسوار العالية التى يتصور البعض وجودها بين البلاد المختلفة غير موجودة . وهى لم تكن موجودة أبداً فى أى عصر من العصور . . ولو وجدت لما كان العالم هو هذا العالم الذى نعرفه اليوم . ولما كان تاريخ الإنسانية هو التاريخ الذى نعرفه اليوم . . التاريخ الحافل بالسفر والنقل والترجمة والغزو والاختلاط وتبادل التأثير وانتقال التجارب من أرض إلى أرض . .

هذا العالم الذى تخططه أسوار عالية حاسمة لم يوجد أبداً . واحتمال وجوده اليوم أقل من احتمال وجوده فى أى عصر مضى ، مع العلم الحديث الذى يختصر المسافات ويقرب مناهج التفكير ويجمع الإنسانية فى مؤسسات دولية واحدة لتتفاعل وتتصارع فى وقت واحد .

وقد لخص الميثاق هذا كله فى قوله : « إن التجارب الإجتماعية لا تعيش فى عزلة عن بعضها البعض . وانما التجارب الإجتماعية كجزء من الحضارة الإنسانية ستعيش بالاتصال الخصب وبالتفاعل الخلاق . إن مشعل الحضارة انتقل من بلد

إلى بلد . لكنه فى كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان » .

إن القول بأن كل ما أسفرت عنه تجارب الإنسانية خلال ألف سنة ليس سوى عبث ضائع وانحلال لأ نتالم نكن نحن خالقيه ، هو تملق خطير لعصبية قومية لا تنتهى بنا إلا إلى الاختناق .

وإن تعميم فكرة رفض كُل تجربة لأنها حدثت فى بلد أجنبي هو عملية حصار قاتلة لشعبنا ولتجربتنا الإجتماعية الجديدة . حصار لا يحقق غرضه فى الواقع إلا بإلغاء الإشتراكية ذاتها ، بكل شعاراتها وقوانينها ! .

. . وفى هذا يقول الميثاق « إن التجربة الوطنية لا تفترض مقدما تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو يقطع برفض الحلول التى توصل إليها غيرها . . فإن ذلك تعصب لا تقدر أن تتحمل تبعاته ، خصوصاً أن إرادة التغير الاجتماعى فى بداية ممارستها لمسئولياتها تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها إلى كل زاد فكرى . . لكنها فى حاجة إلى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وأن تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية . . إنها تحتاج إلى معرفة مايجرى حولها . . لكن حاجتها الكبرى هى إلى ممارسة الحياة على أرضها » .

تبقى فى آخر هذا الحديث نقطة بالغة الأهمية ، كتبت عنها قبل ذلك ، ولكننى أعتقد أنها مازالت فى حاجة إلى إيضاح . .

تلك هى النقطة الخاصة بكلمة العلم وعبارات الاشتراكية العلمية والأسلوب العلمى والنظرة العلمية إلى آخره .

إن الأهداف والمبادىء الاجتماعية يمكن أن تظل موضوعا للدعوة والتبشير مدة طويلة من الزمن . بل يمكن أن يستمر التبشير بها قرونا عدة دون أن ترى هذه الأهداف نور التطبيق والتنفيذ أما الشىء الذى يستطيع أن ينقلها من دائرة التبشير إلى دائرة التطبيق ، فهو: نظرية علمية . أى العثور على أسلوب علمى محدد يستخلص بعد دراسة الواقع العملى ودراسة كل أدوات التغيير الممكنة والدراية بكل القوانين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤثرة فى الموقف . . إلى آخره .

الطائرة مثلا . لقد ظلت زمنا طويلا لا تعدو أن تكون حلما خياليا . وقد كتب أدباء ومؤلفون عن حلم وجود سفينة يركبها الناس وتطير بهم فى الهواء وتقطع المسافات فى سرعة مذهلة . ولكن هذا كله ظل مجرد حلم جميل إلى أن اكتشف العلم نظريات علمية محددة أمكن بها صنع الخامات التى تصنع منها الطائرة والمحركات التى ترتفع بها عن الأرض .

نفس الشيء بالنسبة للأهداف الاجتماعية . الاشتراكية . العدالة تكافؤ الفرص. كل هذه الأهداف يمكن أن تظل مجرد كلمات مهما بلغت درجة إيمان الذين يؤمنون بها ، إلى أن يتم العثور على الأسلوب العلمى . الأسلوب المحدد الذى يضع هذه الأهداف موضع التطبيق . أى أسلوب علمى محدد يتمكن من تفكيك القوى الاجتماعية القديمة التى لا بد من إزاحتها لفتح الطريق أمام التطور ، والذى يتمكن من خلق قوى اجتماعية جديدة وتزويدها بالقوى الدافعة والحركات التى تمكنها من الانطلاق ، والذى يتمكن من إقامة بناء اجتماعى جديد يقوم على أسس فى التوازن غير أسس التوازن التى كان يقوم عليها البناء القديم .

فتحديد الملكية الزراعية مثلا . . وتوزيع خمسة أفدنة على كل فلاح ، وتكوين الجمعيات التعاونية ، وخلق قطاع عام قوى ، كل هذه الإجراءات المحددة وغيرها ، هى « خطة العمل » القائمة على أساس العلم . . أى هى الأسلوب العلمى لتفكيك قوى الإقطاع وفتح الطريق أمام تحقيق تكافؤ الفرص، وتوجيه الجهد إلى التصنيع وخلق قوى اجتماعية من نوع جديد وبالتالى خلق مجتمع من نوع جديد .

هذه الحقيقة الأساسية ، التى لا بد أن تستقر فى أذهاننا ونحن نفهم الميثاق ، لو سلمنا بها فإنها ترد على أشياء كثيرة . .

* ترد على كل الذين يريدون أن يستغنوا عن هذه الحلول المحددة بالأمانى الطيبة . كالقول بأن الشعب طيب واع ، وانه لا يلزمنا شىء من هذه الاجراءات لكى نصل إلى العدالة الاجتماعية ، وإنه لا داعى لهذه التحديدات الصارمة إلى آخر هذا المنطق الذى لا تنقصه طيبة القلب ولا ينقصه القصد الحسن ، ولكن ينقصه الاقتناع بأن الأمنيات وعبارات الوعظ والإرشاد والتوعية — على أهميتها القصوى — لا تستطيع وحدها أن تنجز انقلابا ثوريا حاسما . إنما لا بد لهذا الانقلاب من أسلوب محدد وأسلحة معلومة علمية .

* وترد على الذين يكتفون بالنظر إلى هذه المسائل فى جزئياتها . فهم يناقشون حكاية المائة فدان مثلا على ضوء حالات خاصة ، أو يناقشون هذه الفكرة أو تلك منفصلة . . فى حين أنه لا بد أن نتصور هذا كله . . من حق المرأة فى المساواة إلى الحكم المحلى إلى التعاونيات الزراعية إلى . . إلى كل هذه الاجراءات . . على أنها « تروس » مختلفة فى « ماكينة » واحدة كبيرة يجب أن تدور كلها بمنطق واحد ونحو غاية واحدة . .

* وترد — أخيراً — على الذين يبحثون عن « ضمان التنفيذ » ، وأنا منهم !!

إن بعض الضمان هو تنفيذ هذه الخطة العلمية لتطوير المجتمع تطويراً ثوريا، لأن مجرد إنجاز أهداف هذا التطوير معناه إطلاق قوى اجتماعية جديدة تماما من طبيعتها أن تقضى على الكثير من مشاكلنا العميقة التى نشكو منها فى الماضى وفى الحاضر . .

ولكن البعض الآخر للضمان سيظل كما كان دائما ، متوقفا على الإنسان نفسه ، أى علينا نحن . .

ألم يخرج فى كل عصر ، من أبناء هذا البلد ، من حملوا رؤوسهم على أكفهم لتحقيق أمانى الشعب أو لحماية مكاسبه ؟..

إن الإيمان دائما هام . ولكن الإيمان الفعال هو الإيمان المسلح بالأسلوب ، المسلح بالوسيلة العلمية ، المسلح بخطة العمل . .



من مشاكل التطبيق الاشتراكى

- الطريق الصعب إلى المساواة
- المؤسسات العامه . . وشروطها الأربعة
- كلمات يجب أن تتغير
- قانون الإهمال والجريمة الاقتصادية
- الواجبات . . مع الحقوق

من مشاكل التطبيق الاشتراكى

تحدث دائما ، فى المراحل الأولى للانتقال إلى مجتمع اشترا كى ، أن تتفتح الرغبات و تتعاظم الآمال لدى كل فرد ، فيشعر كل واحد •أن صدور القوانين التى تبنى الاشترا كية وتغير المجتمع معناه أن يتخلص — بجرة قلم — من كل آثار ما كان يشعر به من ظلم أو غبن أو حرمان . وأنه ليس عليه إلا أن يمد يده فينال ما يريد ، ويتمتع بالحياة كما يشاء ..

وهذا فى حد ذاته — كشعور وكتطور نفسى — لا بأس به . فإن معناه أن البحيرة الرا كدة تتحرك وان الذين كانوا يستسلمون لحظهم المحدود فى الحياة وكأنه قدر مفروض قد ا كتشفوا أنهم يستطيعون أن يغيروا حياتهم .. وأنه يجب عليهم أ ن يغيروها ..

وقد تحدث — ولا بد أن تحدث — مبالغات فى هذا الشعور هنا أوهناك . ويشكو بعض الناس من هذه المبالغات التى ينعدم فيهاالإحساس بالمسئولية ويتخذونها حجةللتشكيك فى الاشترا كية

ذاتها .. أو فى قدرة شعبنا على فهم نظام يحتاج إلى قدر كبير من الاحساس بالمسئولية كالاشتراكية . .

وهذا بالطبع غير صحيح . وقد قرأت — مثلا — فى بعض الكتب ان الفلاحين والعمال الروس ، عندما قرأوا بعد الثورة أن المرافق العامة قد انتزعت من أصحابها الرأسماليين وأصبحت ملكا للشعب ، كانوا يصعدون إلى عربات السكة الحديد — حين تقف فى إحدى المحطات فيخلعون من مقاعدها القطن والقماش ، ويأخذونه إلى بيوتهم ليسدوا حاجتهم إلى صنع المراتب مثلا أو ملابس الأطفال !

لم يفعلوا هذا بشعور عدائى، أو برغبة فى تدمير هذا المرفق بالذات .. ولكنهم تصوروا ببساطة أن عربات السكة الحديد ، كأى شىء آخر ، أصبحت ملكا لهم .. وكما يتصرف الإنسان فى أملاكه ، تصرفوا .. كانوا أكثر حاجة إلى القماش والقطن كمراتب فى بيوتهم ينامون عليها كل ليلة ، لا كمقاعد فى قطار لا يركبونه إلا كل بضع شهور أو سنوات . فأخذوا القماش ونبشوا القطن ، وتركوا القطارات تجرى بلا مقاعد .. !

ولكن شيئا من هذا لم يحدث فى بلادنا .. إنما هى فوضى مرحلة الانتقال السريع ، وارتباك الناس إزاء الجديد ، وعدم

درايه الكثيرين بالجوانب العميقة والمعقدة لهذا الجديد.. ولا يمكن أن يتم انتقال ضخم دون أن تصاحبه هذه الأمور العارضة ..

وأعود إلى المشكلة . .

إن كل فرد يشعر مع بدء التحول الاشتراكى — كما قلت — بأن من حقه أن يتخلص بجرة قلم من كل آثار الظلم القديم ، وأنه ليس عليه بعد الآن إلا أن يمد يده لينال ما يريد . ولكن المشكلة هى أن الآمال وحدها لا تحل كل شىء . فإن هناك اعتبارات كثيرة تحد من هذه الآمال وتحصر نطاقها ..

اعتبارات يكفى أن نتذكر من بينها اعتبارين على الإقل :

● الأول هو إن البناء الاجتماعى القديم العميق ، الذى نعمل على هدمه وإعادة بنائه ، لا يمكن أن ينهدم فى غمضة عين ، وإلا انهار كل شىء على رؤوسنا .

● الاعتبار الثانى هو أن مجموع إنتاجنا القومى كله ، من صناعة وزراعة وخدمات لا يحقق دخلا يكفى لأن ترضى كل نفس ولو بعض الرضا . فنحن متخلفون اقتصاديا .. ولهذا ننحت الصخر لكى نضاعف مجموع الدخل مرة بعد مرة ..

الموجود لدينا فى حد ذاته قليل ولا يكفى .. ومع ذلك فنحن لا نوزعه بأكمله .. إنما علينا أن نحتجز منه جانبا كبيراً

لكى نقيم به مشروعات إنتاجية جديدة ، حتى يزداد ما عندنا ..

وهنا تتعثر كلمة العدالة. أليست العدالة هى جوهر الاشتراكية ؟. أليس من العدالة — إذا كان بلدنا متخلفا والرزق فيه قليلا — أن يتحمل الجميع وطأة هذا التخلف بدرجة متساوية . ؟ . هل هناك أفراد أو فئات مسئولة عن هذا التخلف الطويل دون غيرها حتى تتحمل وحدها وطأة هذا التخلف ؟ .. بالطبع لا ! إنما المجتمع كله مسئول . . وضحية فى نفس الوقت ..

هذا المنطق كله سليم مائة فى المائة بغير شك ! ..

العدالة هى بالفعل جوهر الاشتراكية .. ولا يمكن لاشتراكى واحد أن يتسامح فى هذا مطلقا ! ..

والعدالة تقتضى أن نتحمل جميعا صعوبات هذه المرحلة بسبب قلة الدخل القديمة من جهة وحاجتنا إلى وضع جانب كبير من هذا الدخل فى مشروعات إنتاجية من جهة أخرى ، ونتحملها على قدم المساواة ..

ولكن ، ما معنى كلمة العدالة هنا ؟ ..

إنها ليست كلمة سهلة . ولتجسيد صعوبتها نضرب مثلا بسيطا ، نبدأه من داخل مؤسسة ما أو مرفق ما ..

● فى قمة المؤسسة ، نرى قلة من الأفراد ، نفترض أنهم

من الأكفاء الموهوبين المجربين . أنهم يرون أن العدالة معناها أن ينال الكفء الموهوب المجتهد جزاء هذه الصفات من امتيازات أو مرتبات . لأن العدالة لا تساوى بين المجتهد والبليد ، بين الكفء والخامل ، بين المجرب وحديث التجربة .

● وبعد هؤلاء القلة ، نجد بقية العاملين فى المؤسسة يرون أن العدالة ، بالعكس ، معناها أن ينال كل العاملين فى المؤسسة جزاء واحدا ، أو أن تكون الفروق قليلة إلى أقصى درجة ممكنة .

● ولكن خارج هذه المؤسسة ، توجد مؤسسات أخرى ، تحقق أرباحا أقل . والعاملون فى هذه المؤسسات الأخرى يرون أنه ليس من العدالة أن يربح من يعمل فى إحدى المؤسسات أكثر مما يربح آخر فى مؤسسة أخرى . فصناعة القماش مثلا تربح أكثر من صناعة الحديد ، ولكن هذا ليس ذنب من يعمل فى مهنة الحديد . فكل الصناعات مهمة ، ولذلك فالعدالة هى أن يتساوى الجزاء بالنسبة للعاملين فى أى مؤسسة كانت .

● ولكننا إذا جمعنا كل المؤسسات فى أطار واحد ، فهناك خارجها موظفو الحكومة ، يرون أن كون العاملين فى المؤسسات يكسبون أكثر من الذين يعملون فى الحكومة

وضع غير عادل . فالـكل يعمل على حد سواء ، وقد يكون العمل فى بعض مرافق الحكومة أشق وأصعب . إذن فليس من العدل أن توزع امتيازات أو أرباح على المؤسسات دون الوزارات .

● وخارج نطاق المؤسسات ، والوزارات ، وكل العاملين فى المدن ، هناك الفلاحون وأهل الريف بوجه عام . أنهم يرون أن « المدينة » تنال من « توزيع الدخل » حظا أكبر من أهل الريف ، وهذا ظلم كبير . فالمدينة تعيش على جهد الريف وتعبه وعرقه ، والزراعة كالصناعة فى مساهمتها فى الدخل القومى . فالتوزيع إذن يجب ألا يميز الموهوبين الأكفاء ، ولا العاملين فى المؤسسات فقط ، ولا كل العاملين فى المدن بوجه عام ، ولـكن يجب أن يشمل كل العاملين فى الريف والمدينة على حد سواء .

● وخارج هذا كله ، نجد — فى آخر الأمر — المتعطلين ، الذين لا يجدون فرصة كافية للعمل ، إن التعطل ليس ذنبهم ، إذا كانت فرص العمل لا تتسع للجميع بسبب التخلف القديم الطويل فهذا ليس ذنب أحد . وإذا لم يتعطل زيد ويعمل عمرو ، فسوف يتعطل عمرو ويعمل زيد ! إذن فتوزيع الدخل

أو الربح على العاملين داخل المؤسسة أو المصنع أو الحقل دون الواقفين خارجه يتأملون ليس عدلا . إنما العدل هو أن يشمل التوزيع هؤلاء جميعا ..

هذه محاولة لتبسيط صورة التناقضات الاجتماعيه التى نصادفها فى مرحلة الانتقال من النظام الاقطاعى الرأسمالى إلى النظام الاشتراكى .. كل فئة تشد فئة أخرى ، ولكن تشدها من الناحية الأخرى فئة ثالثة .. وهكذا ..

وهى ألوان من الضغط الاجتماعى حتمية ، بشرط أن نعرف كيف نجعلها تتفاعل تفاعلا « صحيا » واعيا ، لتخرج علاقاتنا الاجتماعية الجديدة من بوتقتها ، سليمة معافاة ، لا تشكو من كثرة « الفرامل » والمطبات ، ولكن تتوافر لها كل « موتورات » أو (محركات) الاندفاع وكل عناصر الحياة .

ولا يطوف ببال أحد — طبعا — أن يجلس ويكتب الحل ..

إن الحل تضعة آلاف التفاعلات فى آلاف الأماكن والمجالات موضع التجربة والتطبيق .

ولكن ما هى الاعتبارات الأساسية ، التى يمكن أن نضعها

لتكون بمثابة (مفاتيح) إلى هذه الحلول ؟ ..

من هذه الاعتبارات :

- ان مهمتنا مزدوجة ،وهى تحقيق الكفاية والعدل . أى تحقيق العدل من جهة ، وزيادة الإنتاج من جهة أخرى ، لأنه بغير زيادة الإنتاج تصبح العدالة عدالة فقر وإملاق .

- ان العدل ليس بيننا نحن الذين نعيش فى هذا البلد ونساهم فى أموره الآن فقط .. ولكن العدل أيضا بيننا وبين أولادنا .. ان الأطفال الذين يولدون اليوم سوف يكونون موجودين فى هذا البلد بعد خمسين أو ستين أو سبعين سنة . فالإسراف فى توزيع كل ما نكسبه وتحويله إلى جنيهات وقروش وملاليم ننفقها يوما بعد يوم قد يكون أشبه بذبح الدجاجة التى تبيض ذهبا .. انه من جهة يجعلنا نقف فى مكاننا لا نتحرك ـ إنتاجيا ـ إلى الأمام ، وبالتالى لا تزداد فرصتنا فى الكفاية . ومن جهة ثانية يسلب الأجيال التالية حقها فى أن نضع لها أساس الرفاهية المعقول .. لابد أن يذهب جانب كبير جدا من دخلنا إلى (إعادة الاستثمار) ويجب أن تكون أهمية هذه العملية واضحة فى عقل الغنى والفقير على السواء ..

• ان تحقيق مهمتنا المزدوجة — الكفاية والعدل — يتم تدريجيا . ليس لأن التدرج فى حد ذاته مطلوب ، ولكن لأنه الأسلوب الممكن الوحيد . والتدرج ليس معناه البطء ، ذلك أن السرعة مطلوبة إلى أقصى الحدود فى عالم يحفل بالحركة والضغط والصراع .. ولكن السرعة يجب أن تكون محسوبة ومنظمة . ان الفرد يصعد السلم درجة درجة .. وكذلك المجتمع . وفى حالة الثورة يجب أن يقفز السلم كل ثلاث أو أربع درجات فى قفزة واحدة . ونحن يجب أن نقفز بشرط أن نكون كالفرد الذى يحسب حساب طول ساقيه وقوتهما قبل أن يقرر ما إذا كان يقفز كل ثلاث درجات أو كل أربع درجات . حتى لا يقع فيدق عنقه .

• اننا وضعنا بالفعل حدا أقصى للدخل العام . ولكن المؤسسات تحتاج إلى معايير تحكم النسبة بين الحد الأعلى والحد الأدنى فى داخلها ، فلا تصبح المسألة مجرد مسابقة فى الجرى إلى هذا الحد الأعلى دون مبرر . ولا يترك تقدير « درجات السلم » إلى الصدفة أو الارتجال أو التقدير الشخصى .. لابد من وجود قاعدة موضوعية لكل شىء .. فوجود (القاعدة) التى تصدر التصرفات على أساسها هام جدا لنشر الإحساس بالعدل .

• انه يجب أن تكون لدينا خطة طويلة المدى لتحقيق مبدأ (التوحيد بين ظروف العمل) تدريجيا وعلى مراحل . فلا يختلف حظ الفرد اختلافا مبينا لمجرد أنه يعمل فى هذا المكان أو ذاك .

وليست هذه عملية سهلة .. بل أنها من أصعب وأخطر المهمات على الإطلاق ، وهى لابد أن تتم على مرحلة من الزمن تحسب فيها حساب شتى الجوانب المالية والاجتماعية ، ولكن المهم هو أن تكون فى برامجنا .

• إننا نؤمن بوجود حافزين اثنين فى الإنسان .. حافز فردى ، وحافز اجتماعى .. وان الإنسان السليم هو الذى يتوازن فى نفسه هذان الحافزان .

• ومعنى الحافز الفردى هو أن يكون للاجتهاد ثمن . وللتفوق الفردى ثمن . وللمبادرة والإبتكار ثمن ..

هل الإعتراف بهذا غايته مجرد إعطاء ميزة لأصحاب الاجتهاد والتفوق ؟ كلا .. إن ثمرات هذا التفوق والتجديد والاجتهاد أسياسية لتطوير المجتمع ، وتحقيق تقدمه . أساسية لفائدة المجموع ذاته .

ولكن حق التفوق ليس حقا فرديا مطلقا ..

إن أنبغ النوابغ وألمع العباقرة يساهم فى تكوينه أمران :

الأمر الأول هو موهبته الفطرية التى ولد بها .. والأمر الثانى هو المجتمع ذاته .. سواء فى صورة فرصة أعطاها له ، أو مال أنفقه المجتمع على تعليمه ، أو بعثة أرسله إليها ، أو تأثير اجتماعى من آلاف الأشخاص والظروف والاحتكاكات أعطت نبوغه مادته وشرارته واندفاعه .

بهذا الفهم يكون من حق المتفوق ومن مصلحتنا أن يجد جزاء تفوقه ، ويكون من واجب المتفوق ومن مصلحته أن يدرك صلته بالمجتمع ومسئوليته نحوه .. فلا يعنى تفوقه أن يعيش على سحابة سابحة فى الفضاء ومجتمعه فقير يأكل التراب .

المؤسسات العامة :

من أكبر الأسئلة التى تواجه بلادنا الآن — الطريقة التى يجب أن تدار بها المؤسسات العامة والهيئات العامة .

والأهمية التى يعلقها الناس على هذا السؤال لها أكثر من سبب ..

منها أن « القطاع العام » كما نسميه أصبح يسيطر بالفعل على جانب كبير من حياتنا الاقتصادية .. وبالتالى فإن حياة كل فرد منا تتأثر فى الواقع بمدى فشل أو نجاح هذه المؤسسات.

أسعار الحاجيات التى نشتريها ، جودة السلع التى نستخدمها ، حسن الخدمة التى نحصل عليها .. كل هذا أصبح يتأثر بنشاط هذه المؤسسات التى تصنع لنا السلع ، وتستوردها وتبعيها ، وتساهم فى كل الخدمات التى نتلقاها ..

ومنها .. اننا الآن فى فترة انتقال . فعهد الناس بسيادة المؤسسات الفردية ، المملوكة للأفراد قريب ، إلى جانب أننا نعيش فى ظل اقتصاد مختلط توجد فيه المؤسسات التى يملكها الأفراد إلى جانب المؤسسات المملوكة ملكية عامة . ومعنى ذلك أن هناك عملية مقارنة مستمرة فى أذهان الناس جميعاً بين النوعين من المؤسسات : المؤسسة العامة والمؤسسة الخاصة . الناس دائما يبحثون ويسألون ويقارنون : هل سيارات الأوتوبيس فى عهد الملكية الفردية أحسن أم هى الآن ، وقد اصبحت مملوكة ملكية عامة ، قد أصبحت أحسن ؟ هل مصنع كذا المملوك ملكية عامة ينتج أحسن أم مصنع كيت المملوك ملكية خاصة ؟

كل هذه المقارنات ، لاتكف عن الدوران فى عقول الناس . ومهما كان التبرير العقائدى لهذا الوضع أو ذاك ، فالناس آخر الأمر يتأثرون — قبل كل شىء وبعد كل شىء — بالتجربة

العملية و بالنتيجة المادية الملموسة المحسوبة بالأرقام. ومن هنا نجد أن المؤمنين بضرورة وجود القطاع العام ، يشعرون بلهفة زائدة على أن يوجد كل ما يثبت صدق نظرتهم .. وذلك بأن يزيد نجاح المؤسسات العامة — ولا يقل — عن المؤسسات الخاصة .. إن نجاح هذه المؤسسات فى الواقع هو الأساس فى « زرع » العقيدة الاشتراكية فى هذه الأرض .

يضاف إلى ذلك أن الناس يشعرون لا بأن حياتهم الحاضرة قد اصبحت فى يد المؤسسات العامة إلى حد بعيد فقط ، بل يشعرون أيضا بأن جزءا من مستقبلهم أصبح وديعة فى يد هذه المؤسسات ، فمستقبل التنمية ، ومستقبل تحقيق العدالة ، وأشياء كثيرة أخرى ، أصبحت فى الواقع رهن فشل أو نجاح هذه المؤسسات العامة .

وأخيرا ، فإن الناس يحاسبون المؤسسة العامة فى العادة بأقسى مما يحاسبون المؤسسة الخاصة . فلو أن شركة فردية قامت وأفلست فى اليوم التالى لما اهتم بذلك أحد أما إذا اهتزت مؤسسة عامة مجرد اهتزاز ، فحساب الناس لاينتهى .. وذلك لشعورهم بأن أموالهم هى التى تهتز ، وليست أموال زيد أو عبيد ..

سؤال خطير إذن .. هذا السؤال الخاص بالطريقة التى تدار بها المؤسسات العامة فى بلادنا ..

والذى يضاعف من خطورة هذا السؤال .. هو أن فكرة « المؤسسة العامة » فى بلادنا تقترن فى ذهن الناس وتختلط بفكرة « الجهاز الحكومى » . كثيرون يظنون أن ظهور المؤسسات العامة هو مجرد «تمدد حكومى» . والجهاز الحكومى فى بلادنا يحظى منذ مئات السنين بسمعة لايحسد عليها . الجهاز الحكومى فى الذهن العادى معناه فى أحسن الحالات : البطء والزحلقة وعدم الكفاية وعدم الاهتمام . ومعناه فى أسوأ الحالات الرشوة والمحسوبية واساءة معاملة الجمهور . فى ذهن الناس أن موظف أو مدير المؤسسة الخاصة حريص على أن يكون نشيطا نزيها ، لأنه إذا أساء التصرف سوف يطرد من عمله ولأنه إذا تعب واجتهد سوف يتقدم بسرعة . إذ أن المصلحة الخاصة لصاحب العمل تملى عليه أن يتصرف على هذا النحو القاطع . فى حين أن فى ذهن الناس أن موظف أو مدير المؤسسة العامة ليس وراءه هذا « الكرباج » من الدافع الشخصى . أنه مهما أهمل لن يطرد لأن الجهاز الحكومى كبير جدا لدرجة أنه لا يلتفت إلى الاهمال . ومهما خسر الجهاز

الذى يعمل فيه فلن يضار ، لأن الحكومة لاتفلس ولا تغلق أبوابها وتسرح موظفيها ، ومهما اجتهد أو تعب فلن يتقدم . لأن الكادر والدرجات ، إن لم تكن المحسوبية والمعرفة تقف عقبة فى طريقه . ومن هنا فلا بأس على موظف الحكومة إذا أهمل أو أخطأ أو عين أقاربه ومحاسيبه على حساب الكفاءة وعلى حساب الأخلاص . هذه هى الصورة القديمة فى ذهن الناس ، وهى الصورة التى نعترف جميعاً بأنها أثر اجتماعى لتاريخ طويل من الانحلال والاضمحلال ، وبأنها لذلك لايمكن أن تتغير بين يوم وليلة . ولكن الناس يشفقون دائماً أن تنتقل هذه الأمراض كلها إلى المؤسسات الجديدة ، بكل مافى هذه المؤسسات العامة الجديدة من آمال كبيرة !

سؤال خطير إذن .. هذا السؤال الخاص بالطريقة التى تدار بها المؤسسات العامة فى بلادنا ..

وموضوع يستحق تلك اللهفة التى يشعر بها المؤمنون برسالة القطاع العام من أجل نجاح التجربة .. التى هى جزء من الخطوات الأساسية فى الطريق السليم نحو المجتمع الاشتراكى ..

أما الذى يثير هذا السؤال اليوم فهو القرار الذى اتخذه الرئيس جمال عبد الناصر بفصل عدد من المؤسسات العامة عن

ميزانية الدولة . على أن تعمد هذه المؤسسات العامة على نفسها دون أية إعانه من ميزانية الدولة . فإذا أعوزها المال ، فعليها أن تقترض من البنوك ، تماما كأنه مؤسسة عامة أو فردية أخرى . .

أن هذا القرار معناه أن هذه المؤسسات قد جاوزت مرحلة « الحضانة » أنها تستطيع الآن أن تواجه الحياة بمفردها . . ناهضة على قدميها ! . .

والواقع أن هذا القرار يضع هذه المؤسسات تحت ضوء أقوى وحساب أشد . . بعد أن أصبحت كل منها قائمة بمسئولية نفسها . .

إن هذا النوع من المؤسسات العامة — فى مختلف بلاد العالم — يخضع لنوع من القواعد العامة المتعارف عليها . . وهى بالطبع ليست قواعد جامدة ولا تنطبق على جميع الظروف

القاعدة الأولى : أن المؤسسة العامة هى أداة فى يد السياسة العامة .

فهى ليست مؤسسة من أجل الربح فقط . . أو كما قال « هربرت موريسون » عندما كان مسئولا عن سياسة التأميم فى حكومة حزب العمال البريطانى : « إن الجو النفسى لاجتماع مجلس إدارة المؤسسة العامة يختلف تماماً عن الجو النفسى لاجتماع

الجمعية العمومية لحملة الأسهم فى المؤسسة الخاصة » .

والمؤسسة العامة هى أداة فى يد السياسة العامة بمعنيين : المعنى الأول أنها تسير وفق سياسة الدولة العامة فى توجيه الإنتاج أو فى تحقيق العدالة أو فى إقامة نظام اجتماعى معين كالنظام الاشتراكى . والمعنى الثانى ، أنها — فى نطاقها — لاتهتم أساساً بالربح . ولكن بتوفير سلعة معينة أوخدمة معينة على أحسن نحو وبأحسن سعر ممكن بالنسبة للمستهلك . .

ولكن . . هل معنى هذا أن بند « الإيراد » لا يهم إطلاقا فى المؤسسة العامة ؟ . .

بالطبع لا . لأن المؤسسة العامة جزء من البناء الاقتصادى العام للبلاد . وحاصل جمع المؤسسات العامة التى تخسر هو : اقتصاد قومى يخسر .

إن بعض المؤسسات يفترض فيها ألا تغطى مصاريفها أبداً ، فهى تعتمد بالتالى اعتماداً صريحاً ومستمراً على الدولة ، لأنها تقوم بأعباء خدمة لا يمكن أن تغطى مصاريفها ، كمؤسسات الطيران مثلا ، إنها حتى فى بعض الدول الرأسمالية تعتمد على إعانة صريحة مباشرة من الخزانة العامة ، لأن الطيران يخضع

لمنافسة دولية ، ولأنه يتأثر فى مشروعاته بالكبرياء القومى . .
إلى آخره .

ولكن هـذا ليس شأن كل المؤسسات طبعاً ، فبعض المؤسسات لا يواجه مثل هذه المنافسة الدولية كالطيران . . وولا يواجه مسئولية انشائية ضخمة كتعمير الصحارى . ومثل هذه المؤسسات المفروض فيها أن « تغطى » مصروفاتها « فى المدى الطويل » . قد تخسر سنة وتكسب سنة أخرى ، بشرط أن أن يكون المنطق السائد فى مجموع سنواتها أن تغطى نفسها .

وقد تحقق هذه المؤسسة ربحا . والاقتصادى الانجليزى « وليام دوبسون » فى بحثه الضخم عن « الصناعات المؤممة والملكية العامة » يقول أنه لا يجب أن نسمى إيراد المؤسسة العامة ربحا بل يجب أن نسميه « فائضا » . والقاعدة أن هذا الفائض أو هذا الربح يخضع فى توجيهه للسياسة العامة للدولة . فقد تكون السياسة العامة للدولة هى تحسين الخدمة التى تقدمها المؤسسة وبالتالى يجب إنفاق الربح على هذا التحسين .. كأن يقال أن ربح مرفق الكهرباء يجب أن ينفق فى تخفيض سعر الكهرباء أو فى توسيع الشبكة الكهربائية . وقد تكون السياسة العامة للدولة هى التركيز على إقامة صناعات جديدة ، فهنا يذهب الفائض إلى المساهمة فى هذه المشروعات الجديدة .

القاعدة الثانية فى المؤسسات العامة : هى أن هذه المؤسسات وإن كانت تابعة للدولة إلا أنها يجب أن تكون مستقلة عنها . . .

والاقتصاديون يعتبرون هذه القاعدة أصعب القواعد تحديدا، وهى مع ذلك أخطر قاعدة فى حياة المؤسسة العامة .

ذلك أن المطلوب هنا هو التوفيق بين أمرين .. .

الامر الأول هو التبعية للدولة والخضوع لرقابتها ..

والأمر الثانى هو حرية الحركة التى تجعلها أكثر كفاءة على أداء مهمتها وأكثر بعدا عن شلل الأجهزة الحكومية الضخمة . . .

وأقرب صيغة يتفق عليها الاقتصاديون هى التفريق بين « السياسة » و « الإدارة » .

السياسة . . بمعنى وضع السياسة العامة للمؤسسة والخطوط العريضة لها . . من حق الدولة .

والإدارة . . بمعنى القرارات التنفيذية ، من حق المؤسسة نفسها .

عبر هربرت موريسون عن ذلك بقوله : إن المطلوب من

المؤسسة العامة « ملكية عامة ، رقابة عامة ، و « إدارة تجارية » فى سبيل الغرض العام » . . .

يقول الاقتصادى « وليام دوبسون » فى البحث المشار إليه أنه إذا كانت الهيئة العامة تابعة لوزير أو وزارة مثلا .. فالوزير يرسم السياسة العامة لها . أما « الأدارة » ، فالوزير ليس خير من يقوم بها . إنما هى تترك للمؤسسة لأنها يجب أن تترك للخبراء. إن هذه المؤسسات التى ترتبط بخدمات معينة تكون الكلمة العليا فى نجاحها للخبرة والدراية الخاصة بالقطاع الذى تتخصص فيه . السياسة هنا « أولا » تحدد للخبرة الاتجاه الذى تنطلق فيه . . و « ثانيا » تحاسب الخبرة فى آخر الشوط . أما تدخل السلطة الوزارية فى عمل الخبرة خلال ذلك فهو إنما يربكها ويعرقل كفايتها بإدخال عوامل أخرى غير فنية حيث يجب أن يكون التقدير للعوامل الفنية .

القاعدة الثالثة بالنسبة للمؤسسات العامة هى : أن موظفيها ليسوا فى عداد موظفى الجهاز الحكومى ..

والفكرة فى هذه القاعدة التى يسجلها الاقتصاديون أيضا .. هى استكمال « حرية الحركة » الذى لابد منه للمؤسسة العامة .. خصوصا إذا كانت فى نظام « اقتصاد مختلط » تواجه فيه منافسة مؤسسات أخرى ..

فمن عناصر حرية الحركة التى لابد منها للمؤسسة أن تقتنص — مثلا — الكفاية العالية ولو بأسعار عالية ، وأحيانا من شتى أنحاء العالم .. إذا كانت هذه الكفاية ينعكس أثرها مباشرة على إنتاج المؤسسة أو على نجاحها وأرباحها مثلا ..

وقد كان هذا الموضوع محل دراسة فى بريطانيا أيضاً عندما كانوا يفحصون وضع الذين يعملون فى محطة الإذاعة البريطانية B.B.C. وقد انتهوا إلى أن المحطة يجب — من جهة — أن لاتبعد كثيراً عن قواعد الحكومة ، ولكنها من جهة أخرى يجب أن تكون مرنة ماليا بحيث تستطيع أن تحصل على أحسن المعلقين وأحسن الفنانين بما يكفل نهوضها برسالتها المحلية والعالمية وهى جذب آذان الناس فى وجه المنافسة الصحفية والإذاعية من أنحاء العالم ..

القاعدة الرابعة بالنسبة للمؤسسات العامة هى: الرقابة .

إن المؤسسة الخاصة — كشركة مساهمة فردية — مسئولة أن تقدم حسابا عن عملها للجمعية العمومية لحملة الأسهم فقط .. أما المؤسسة العامة فهى تقدم حسابا عن نفسها إلى « الحكومة والبرلمان ، وعمال وموظفى المؤسسة نفسها ، والزبائن ، والرأى العام .. »

والرقابة العامة على المؤسسة العامة جانب خطير من جوانب الديموقراطية الاقتصادية .

أن المؤسسة الخاصة لا يراقبها الا أصحابها .. فردا واحدا كان أو آلاف الأفراد . والاقتصاد القومى الذى يقوم كله على المؤسسات الخاصة تراقبه بالتالى تلك الفئات الخاصة من حملة الأسهم فقط .

أما المؤسسة العامة ، فالاقتصاديون والمفكرون السياسيون يتفقون على أنها تقدم حسابها لكل هذه الجهات السالفة الذكر .. وهذا جزء أساسى من الديموقراطية الاقتصادية ...

لذلك كان ابراز كشف الحساب الخاص بكل مؤسسة عامة أمام الشعب مسألة جوهرية حقا ، بل حاسمة فى علاقة الناس بالمؤسسات العامة ، وفى شعور هذه المؤسسات العامة بمسئولياتها .

لكى يعرف الناس المخطىء والمصيب ، والكاسب والخاسر ، والأسباب الحقيقية فى جميع الأحوال .

من هو « فاعل الخير » .. فى المجتمع الجديد :

من الأشياء التى لا بد أن تتغير فى حياتنا ، بالثورة الاشتراكية : معانى بعض الكلمات !

إن الكلمة الواحدة تعيش آلاف السنين ، ولكن معناها يتغير من حضارة إلى حضارة ومن عصر إلى عصر ..

من هذه الكلمات كلمة « إنسانية » .. و « إنسان » ..

فى استعمالنا اليومى الدارج للكلمة نصف هذا الرجل أو ذاك بأنه « رجل طيب » .. وأنه « كله إنسانية » ..

وحين نطلق هذا الوصف يكون قصدنا فى العادة أنه رجل لا ينسى أقاربه وأصحابه ومعارفه وبلدياته ومن يسمع عنهم من المحتاجين ، فى أى عمل يقوم به أو أى منصب يتولاه ..

ولكن هذه فى الواقع هى إنسانية الإقطاع .. إنسانية النظم القبلية العتيقة .. إنسانية الرأسمالية ..

هذا الإقطاعى فى الريف مثلا كان رجلا طيبا . كان أحيانا يتصدق على الفقراء فى قريته أو قراه . كان فى الأعياد أو الموالد يقيم ليالى « لأهل الله » أى للفقراء وينفق مئات الجنيهات لاطعامهم طعاما دسما يتذكرونه طول السنة .

أنه بهذا الوصف رجل طيب ..

ولكن هذا الرجل الطيب الذى كله إنسانية لا يقبل كلمة واحدة عن النظام الاقتصادى الموجود . النظام القائم على الاستغلال المستمر ٢٤ ساعة فى اليوم لمدة ٣٦٥ يوما فى السنة .

ان نوع إنسانيته لا يوجد فى الواقع إلا بوجـود الفقر والفقراء .. لا يوجد إلا بوجود الشحاذين الذين يقصدونه والجياع الذين يلتفون حول طعامه ليلة كل سنة !

ولـكن الإنسانية بالمعنى الاشتراكى لها صورة أخرى ..

إنها نظرة اجتماعية .. تستوعب العلاقات الاجتماعية كلها ..

الاشتراكية إنسانية ، لا بمعنى أنها تحث على الصدقة وتدعو إلى خدمة القريب والنسيب والبلديات . إنما هى إنسانية بمعنى أنها تدعو إلى تغيير النظام الاقتصادى فى المجتمع كله ، بحيث ينمحى الفقر ، وتختفى الحاجة . فلا يوجد إنسان يتلقى صدقة أو يحتاج إلى معروف ، إنما يوجد إنسان يعمل وينال نتيجة عمله ويتمتع بها ..

نفس الصورة فى حياة المـدنية . . فى حياة الصناعة . . فى المؤسسات العامة . . الرجل الإنسان كما قلت فى المؤسسة العامة بالمعنى القديم هو الرجل الذى يذكر أقاربه ومعارفه وبلدياته بالوظائف والمناصب والمرتبات والمنح . هو الرجل الطيب الذى لا يشتد فى العمل على نفسه أو على غيره .

ولـكن الإنسانية بالمعنى الاشتراكى لها صورة أخرى ..

إن هذا الرجل بالنظرة الاشتراكية ليس سوى رجل

من نتاج العقلية القبلية والاقطاعية .. حملها وحشرها حشرا غريبا فى مجتمع جديد هو المجتمع الاشتراكى ، وفى بناء جديد هو المصنع أو المؤسسة ..

إن الرجل الذى يتصدق بوظيفة واحدة على واحد من هؤلاء ، تكون على حساب المؤسسة ليس فاعل خير . إن فاعل الخير الوحيد هو الذى يجعل المؤسسة الاشتراكية مرفقا ناجحا ، وسلاحا حاسما فى معركة زيادة الإنتاج وتطوير المجتمع . إن الاشتراكى يحارب الفقر فى المجتمع ، لافى أقاربه . إن الاشتراكى يرى فى أفراد المؤسسة عاملين لا محاسيب . أما هذا الرجل الطيب بالمعنى القديم للكلمة ، فهو بذلك يخذل المجتمع . يخذل الصراع ضد الفقر والتقدم . إنه يخذل الاشتراكية .

أسلوب الجمعيات الخيرية الذى يقوم على توزيع الصدقات دون رفع مستوى الفقراء انتهى ولم نعد نراه أسلوبا إنسانيا . إننا على العكس نراه أسلوبا يحطم كرامة الإنسان. وقد حل محله الآن أسلوب العمل الاشتراكى لتحطيم الفقر ذاته ولتحقيق المساواة .

إن الغنى الرجعى ، الإنسانى ، لايحب أن يرى الفقير وقد استغنى عنه . انه يريده أن يظل محتاجا إلى صدقته ، مرتبطا

بوجوده ، حياته متوقفة على مدى « إنسانيته » أما إنسانية الاشتراكية فهى أن يستغنى الإنسان عن ذل الحاجة واهانة الصدقة .

قانون الاهمال

تتجه النية الآن إلى إصدار قانون أو قوانين تعاقب على الإهمال وإساءة التصرف ..

ووضع مثل هذا القانون مهمة من أصعب ما يكون .. وإن يكن فى الوقت نفسه من ألزم ما يكون ! ..

وجه الصعوبة فى مثل هذا القانون هو أن الحدود فى الإهمال مطاطة .. وأن كل تصرف يمكن أن يكون له أكثر من تبرير ..

إن سقوط سقف مصنع — مثل مصنع شبين الكوم — من السهل اكتشاف وجه الإهمال فيه ، لأن السقف شىء مادى محدد ، وقد سقط مرة واحدة . . فأثر الإهمال صارخ واضح للعيان ، ولكن ماذا عن الخلل التدريجى الذى يدب إلى الكيان المتماسك فيجعله يتحلل ويتعثر ويهتز ؟ ..

إن النموذج الرمزى هنا هو حادث «دندرة» الشهير . إن سلسلة من الإهمالات المتراكمة على مر الشهور والسنين أدت آخر الأمر إلى غرق الباخرة .

ثم ..

هل مجرد بقاء هذه المؤسسة أو تلك كما هى . . لا تتقدم ولا تنمو ، هو ما نريده اليوم ؟

هل بقاء المؤسسة فى مكانها بنفس إنتاجها ونفس أرباحها ونفس مستواها ، دون أى تقدم ، يعتبر نجاحا للقائمين عليها ؟ ألا يعد هذا فشلا وتأخرا ، بالقياس إلى المؤسسات الأخرى التى تنمو ؟ أليس المفروض والمطلوب من كل مؤسسة هو أن تنمو وتتمدد وتتوسع وتبتكر . . لتزداد مع الأيام إنتاجا ونجاحا ؟ . أليست مضاعفة الدخل تعتمد فى جزء منها على نمو كل مؤسسة فى ميدانها ؟ . .

إن المؤسسات العامة لا يكفى فيها « الإدارة » بمعنى المحافظة عليها . بل مطلوب لها « القيادة » التى تدفعها إلى التجدد والنمو والتقدم .

وإذا كان الأمر كذلك . . . فكيف يمكن أن يسجل قانون ما أن التجمد وعدم التقدم هو أيضاً أهمال وعدم كفاءة وأساءة تصرف ؟ . .

ثم . . ما هو مقياس الكفاءة ؟ . . .

وفى الوظائف المألوفة توجد مقاييس واضحة للكفاءة . .

قد تخطىء أحيانا ولكنها تصح فى أغلب الأحيان . فالأول بين خريجى كلية الحقوق مثلا هو أصلح الناس لأن يكون وكيل نيابة ثم قاضياً ، والأقدم فى الدرجة هو أولى بالترقية . . .

ولكن الآن . . وقد اتسع نطاق القطاع العام فشمل مهناً وأعمالا شديدة التنوع . . كيف يمكن وضع أساس مادى ثابت للكفاءة ؟ . .

والكفاءة شىء هام . . لأن وضع عديم الكفاءة — مع العلم بذلك — فى المكان الذى يجب أن يشغله الكفء . . يعد أهمالا ولا شك من صور الأهمال التى يمكن أن تؤذى أى مؤسسة .

كل هذه أمثله على الصعاب البالغة التى تواجهنا حين نحاول أن نحصر جرائم الإهمال والتقصير والأساءة فى المؤسسات العامة تحت بنود قانونية محددة . . .

ولكن كل هذه الصعوبات لا تنهض سبباً يحول دون خروج مثل هذا القانون الضرورى إلى النور . . .

ذلك أن المستقبل يتوقف على نجاح هذا المؤسسات العامة وتطورها إلى درجة كبيرة . . . أكبر وأخطر مما يبدو للوهلة الأولى . . .

وقد عرفت قوانين العقوبات فى بعض البلاد الأخرى بابا خاصا اسمه « الجرائم الاقتصادية » . .

فقانون العقوبات السوفيتى مثلا ، فى فترة التصنيع الأولى ، خصص الفصل الرابع منه لهذا الغرض . ونص على الجرائم الاقتصادية التى يعاقب عليها وهى : هجر العمل — الإدارة غير الاقتصادية لقوى الإنتاج بطريقة تؤدى إلى عدم تحقيق الهدف الإنتاجى المرسوم — انهيار مستوى جودة الإنتاج — اتلاف ممتلكات المؤسسة — الغش فى عقد مبرم مع الدولة — عدم تنفيذ عقد مبرم مع الدولة عمداً — خرق قوانين العمل — الاتجار فى السوق السوداء — إنتاج بضاعة مغشوشة تسىء إلى تجارة البلاد الدولية .

وتبقى بعد ذلك ثلاث ملاحظات . .

الملاحظة الأولى . . . هى أنه مما يسهل جدا نجاح هذا القانون ، أن تقوم كل مؤسسه بعمل نوع من التنظيم العلمى لسير العمل فيها . . لتحدد فيه المسئوليات والاختصاصات تحديدا واضحا لا يسمح لمن ليس مسئولا بأن يزاول المسئولية بحكم أى سلطة أو نفوذ . . . ولا يسمح لأى مسئول بأن يتهرب ساعة الخطر — من مسئوليته ! . .

والملاحظة الثانية .. إن القانون وإن كان من المستحيل أن يحصر كل الحالات فيكفى أنه سيعالج الحالات الصارخة . وهو حين يعالج الحالات الصارخة سوف يعطى النموذج على الاتجاه الذى يريده المجتمع فى إدارة أو بالأحرى قيادة — هذه المؤسسات .

الملاحظة الثالثة .. هى أن كل مؤسسة . مهما تنوعت فيها المسئوليات ، يجب أن يكون لها رأس واضح يحمل المسئولية الكبرى بوضوح ..

الواجبات مع الحقوق :

من الطبيعى فى ظروف كظروف هذا الانتقال الثورى الذى نمر به .. أن تسيء بعض العناصر فهم القوانين الجديدة ، أو أن تتعجل تطبيقها بشكل مرتجل ..

ولهؤلاء كلمة

عندما يكون الشعب — والطبقة العاملة فى مقدمته — محروما من كل شيء إلا أحقر مستوى للحياة ، محروما من أى مسئولية عن نفسه أو عن بلاده ، فإن الاشتراكية تكون لها مهمة واحدة هى المطالبة .. والمطالبة .. والتحدث دائما عن الحقوق المطلوبة ، الحقوق المسلوبة المنهوبة .. ذلك أن الحكم فى هذه

الحالة يكون كله فى يد الطبقات المستغلة الممتازة ، الطبقات التى تستطيع وحدها أن تعطى وتمنع ، ومن هنا يكون قوام العمل الاشتراكى الثورة أو المطالبة ...

ولكن الوضع يختلف تماما ، حين تتولى الاشتراكية الحكم .. وتجلس فى مقاعد القيادة والمسئولية ...

حين تتولى الاشتراكية الحكم .. تفكر - أيضا - فى واجباتها .. إذ تصبح كل المرافق فى حراستها وعملية الإنتاج أمانة فى عنقها ..

واليوم تتميز بلادنا بوجود قيادة عليا اشتراكية تدفع ، التيار إلى الأمام بسرعة أكبر من سرعة الأمانى !

لقد كان أقصى الأمل فى خلال السنوات العشر الأولى من الثورة أن تتحرر البلاد تماما من السيطرة الأجنبية . وأن تقف الصناعة الوطنية على أقدامها ... أى أن تتم الثورة الوطنية أهدافها بما يفتح الطريق أمام الثورة الاجتماعية ..

وأكثر العناصر تطرفا كانت لا تطلب أكثر من « حماية رأس المال الوطنى » ضد السيطرة الأجنبية والمنافسة الأجنبية !

وكان القانعون بهذا لهم العذر ، حين يبصرون كافة الظروف السياسية والاستعمارية المحيطة ببلادنا ، وانخفاض مستواها

الإنتاجي ، وتخلفها الاجتماعي ، وقوة العناصر الرجعية والمحافظة فيها .

ولكن جمال عبد الناصر اختصر من تاريخنا مراحل شاسعة ، وبسرعة مذهلة ..

قبل أن تمر عشر سنوات على بدء الثورة كانت الثورة الوطنية قد أنجزت ، وكان الانتقال المباشر إلى بدء المرحلة الاشتراكية قد أرسيت قواعده ، دون أن يدفع هذا الشعب شيئا من دمه أو من التناحر الداخلي الرهيب ..

تسلمت الاشتراكية زمام القيادة ، ورفعت أعلام مبادئها على قلاع الرجعية الساقطة ، كما تتم لعبة الشطرنج المذهلة !

وكثير من الاشتراكيات الأخرى . لم تبدأ عهد توليها الحكم باعطاء العمال والموظفين أي شيء : لقد بدأت بشيء واحد هو مطالبتهم بمزيد من الجهد الشاق العنيف .. مركزة كل جهدها على رفع أساس الإنتاج ، مؤجلة قطف أي ثمرة إلى مستقبل قريب أو بعيد : ولا تخفيض ساعات عمل ولا توزيع أرباح ولا مسئولية مباشرة عن الإدارة .

ولكن قيادتنا الاشتراكية صنعت شيئا آخر ...

في نفس اللحظة التي تم فيها الانتقال الكبير إلى الاشتراكية ،

تم فيها تقرير الأرباح التى توزع على أبناء المؤسسات وتقرير مبدأ تخفيض ساعات العمل خلال سنة ، وتقرير مبدأ اشتراك العمال والموظفين فى مجالس الإدارات ، أى فى المسئولية العليا المباشرة عن إدارة المؤسسات ..

والجيش الكبير من الفنيين والموظفين والإداريين والعمال ينتظره امتحان ضخم خطير، خلال الفترة الأولى لتطبيق هذه القوانين ، يثبت فيها قدرته على احتمال مسئوليته الجدية والارتفاع إلى مستوى الثورة الاشتراكية ...



فهـــرس

صفحة

المكتبة الثقافية

تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها للآن

١ — الثقافة العربية اسبق من ثقافة اليونان والعبريين		للاستاذ عباس محمود العقاد
٢ — الإشتراكية والشيوعية		للاستاذ على ادم
٣ — الظاهر بيبرس فى القصص الشعبى		للدكتور عبد الحميد يونس
٤ — قصة التطور	... ...	للدكتور أنور عبد العليم
٥ — طب وسحر	... ...	للدكتور بول غليونجى
٦ — فجر القصة	... ...	للاستاذ يحى حقى
٧ — الشرق الفنان	... ...	للدكتور زكى نجيب محمود
٨ — رمضان	... ...	للاستاذ حسن عبد الوهاب
٩ — اعلام الصحابة	... ...	للأستاذ محمد خالد
١٠ — الشرق والإسلام	... ...	للاستاذ عبد الرحمن صدقى
١١ — المريخ	... ...	للدكتور جمال الدين والدكتور محمود خيرى
١٢ — فن الشعر	... ...	للدكتور محمد مندور

١٣ — الاقتصاد السياسى... ... للاستاذ أحمد محمد عبد الخالق
١٤ — الصحافة المصرية ... ... للدكتور عبد اللطيف حمزه
١٥ — التخطيط القومى ... ... للدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن
١٦ — اتحادنا فلسفة خلقية ... للدكتور ثروت عكاشة
١٧ — اشتراكية بلدنا ... ... للأستاذ عبد المنعم الصاوى
١٨ — طريق الغـد ... ... للأستاذ حسن عباس زكى
١٩ — التشريع الإسلامى واثره فى الفقه الغـربى للدكتور محمد يوسف موسى
٢٠ — العبقرية فى الفن ... ... للدكتور مصطفى سويف
٢١ — قصة الأرض في إقليم مصر للأستاذ محمد صبيح
٢٢ — قصة الذرة ... ... للدكتور إسماعيل بسيونى هزاع
٢٣ — صلاح الدين الأيوبى بين شعراء عصره وكتابه للدكتور أحمد احمد بدوى
٢٤ — الحب الإلهى فى التصوف الإسلامى للدكتور محمد مصطفى حلمى
٢٥ — تاريخ الفلك عند العرب... للدكتور إمام إبراهيم أحمد
٢٦ — صراع البترول فى العالم العربى للدكتور احمد سويلم العمرى
٢٧ — القومية العربية ... ... للدكتور أحمد فؤاد الأهوانى
٢٨ — القانون والحياة ... ... للدكتور عبد الفتاح عبد الباقى
٢٩ — قضية كينيا ... ... للدكتور عبد العزيز كامل
٣٠ — الثورة العرابية ... ... للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
٣١ — فنون التصوير المعاصرة للأستاذ محمد صدقى الجباخنجى
٣٢ — الرسول فى بيته ... ... للأستاذ عبد الوهاب حمودة
٣٣ — اعلام الصحابة (المجاهدون) للأستاذ محمد خالد

٥٦ — جامع السلطان حسن وماحوله ... للأستاذ حسن عبد الوهاب

٥٧ — الأسرة فى المجتمع العربى بين الشريعة الإسلامية والقانون للأستاذ محمد عبد الفتاح الشهاوى

٥٨ — بلاد النوبة ... ... للدكتور عبد المنعم ابو بكر

٥٩ — غـزو الفضاء ... ... للدكتور محمد جمال الدين الفندى

٦٠ — الشعر الشعبى العربى ... ... للدكتور حسين نصار

٦١ — التصوير الإسلامى ومدارسه ... للدكتور جمال محمد محرز

٦٢ — الميكروبات والحياة ... ... للدكتور عبد المحسن صالح

٦٣ — عالم الأفـلاك ... ... للدكتور إمام ابراهيم أحمد

٦٤ — انتصار مصر فى رشيد ... ... للدكتور عبد العزيز رفاعى

٦٥ — الثورة الاشتراكية (قضايا ومناقشات) للدكتور أحمد بهاء الدين

الثمن قرشان فقط